العدالة الانتقالية

كتيّب للصحافيّن والمواطنين والنشطاء

INSTITUTE FOR
WAR & PEACE REPORTING

IWPR

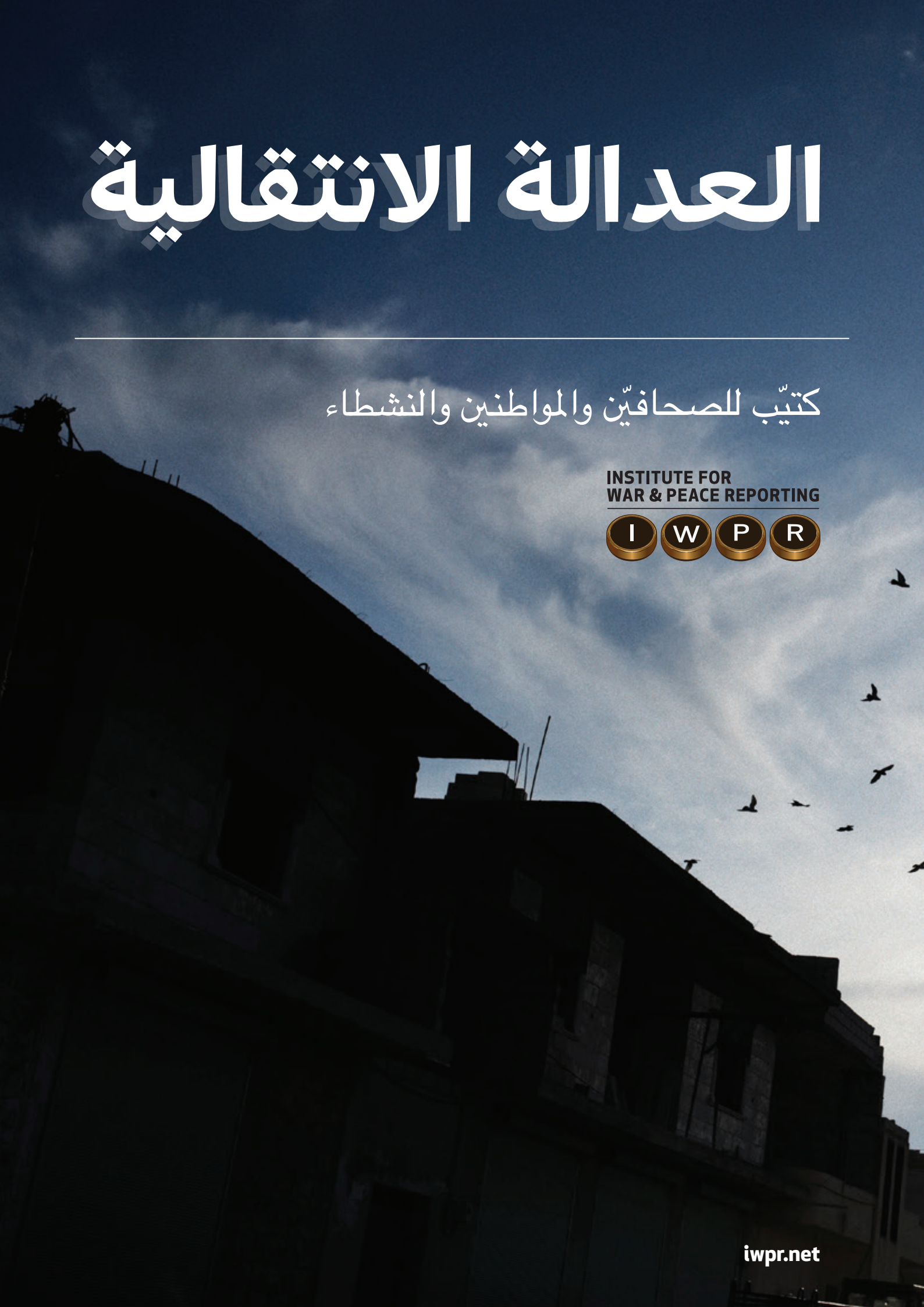

iwpr.net

INSTITUTE FOR
WAR & PEACE REPORTING

معهد صحافة الحرب والسلام
iwpr.net

معهد صحافة الحرب والسلام - أوروبا

عنوان بريدي: 48 Gray's Inn Road, London WC1X 8LT, United Kingdom
هاتف: +44 20 7831 1030

معهد صحافة الحرب والسلام - هولندا

عنوان بريدي: Zeestraat 100, 2518 AD The Hague, The Netherlands
هاتف: +31 70 338 9016

معهد صحافة الحرب والسلام - الولايات المتحدة

عنوان بريدي: 729 15th Street, NW Suite 500, Washington, DC 20005, United States
هاتف: +1 202 393 5641

معهد صحافة الحرب والسلام © 2013

تصميم: أحمد الزغبي

تصوير: أليسيو رومينزي

معهد صحافة الحرب والسلام

IWPR.NET

يمنح "معهد صحافة الحرب والسلام" الصوت للناس الذين يعيشون على الخطوط الأمامية من المناطق التي تشهد نزاعاً أو عملية انتقالية، من أجل مساعدتهم على دفع عملية التغيير. يمنح "معهد صحافة الحرب والسلام" المواطنين ومجتمعاتهم القدرة على إحداث فارق، وذلك عبر بناء مهاراتهم وشبكاتهم ومؤسساتهم، ودعم التنمية والمحاسبة وإرساء السلام والعدالة.

يعمل "معهد صحافة الحرب والسلام" في ستة وثلاثين بلداً، من خلال برامج خلّاقة صممت لتلائم حاجات الناس الذين تخدمهم. تعطي هذه البرامج الأولية للأهداف المبنية على ما يفيد به أعضاء المجتمع المحلي، كما تقود إلى نتائج مستدامة. تشكل شريحة المستفدين من هذه البرامج الصحافيين المواطنين والصحافيين المحترفين، ونشطاء حقوق الإنسان والسلام، وصانعو السياسات، والمربّون، والباحثون، وقطاع الأعمال، بالإضافة إلى الشركاء في المجتمع المدني ومؤسساته الخاصة بشؤون النساء والشباب وشؤون أخرى.

يقع المقر الرئيس لـ"معهد صحافة الحرب والسلام" في لندن، كما توجد مكاتب تنسيقيّة تابعة له في واشنطن ومدينة لاهاي الهولندية، ويشرف على "المعهد" مجلس إداري دولي مكون من صحافيين وإعلاميين محترفين دوليين، ومسؤولين تنفيذيّين في قطاع الأعمال والمال، وفاعلي الخير وقادة في المجتمع المدني. فريق العمل الدولي المؤلف من ١٢٥ شخصاً، يقوده فريقٌ من الإداريين التنفيذيين، وهم خبراء في الإعلام، والحوكمة، وإدارة البرامج، ووضع السياسات وحملات المناصرة، والتطوير المالي، والموارد المالية والبشرية.

حول برامج "معهد صحافة الحرب والسلام"

تكمن قوة برامج "معهد صحافة الحرب والسلام" في قدرتهاعلى مساعدة الأفراد والمجموعات على تنمية المعرفة والمهارات والعلاقات والمنصات التي يحتاجون إليها، للتواصل بوضوح وموضوعية وشكل مقنع وآمن، كما تساعدهم على استعمال هذه المعرفة والأدوات لإحداث تغيير إيجابي. يتم تطوير المشاريع والمبادرات بالشراكة مع المنظمات المحلية، كما تصمّم لملاءمة حاجات الأفراد والمجموعات التي تهدف إلى خدمتها، والمجتمعات حيث يتم تطبيقها.

تركز عملية وضع البرامج العالمية الخاصة بـ"معهد صحافة الحرب والسلام" على:

• دعم حرية التعبير

يبني "معهد صحافة الحرب والسلام" مهارات الصحافيين المواطنين والصحافيين المحترفين العاملين في وسائل الإعلام التقليدية (الصحف والمجلات، الراديو، التلفزيون) ووسائل الإعلام الاجتماعي والجديد (فيس بوك، تويتر، مواقع الأخبار والمجلات على الإنترنت، المدونات والمنافذ الإعلامية الأخرى على الإنترنت). تدرّب هذه البرامج الصحافيين على المراسلة بنزاهة وموضوعية، بهدف الوصول إلى معايير معترف بها دولياً في المراسلة والتحليل. يتعلم المراسلون والمحررون والمنتجون والمدوّنون قيمة إنتاج محتوى ذي جوهر حقيقي، يقدم المعلومات، بينما يحدد أدوار المواطنين والمجتمع المدني والحكومة ووسائل الإعلام وقطاع الأعمال، وغيرها من القطاعات، في بناء أنظمة منصفة وتعددية وديمقراطية، تقدّر آراء جميع المكوّنات وتحترمها. في كل من المجتمعات المغلقة والقمعية، أو البيئات التي تخوض عملية انتقالية أو الدول الديمقراطية النامية، يشجع "معهد صحافة الحرب والسلام" تنمية، وممارسة، حرية التعبير والتجمّع والمعتقد، ويستعمل الصحافة وسيلةً لتعزيز السلام والعدالة الاجتماعية.

• تعزيز المحاسبة

من خلال العمل مع شركاء دوليّين ومحليّين، يدعم "معهد صحافة الحرب والسلام" قدرة مجموعات المجتمع المدني وحقوق الإنسان على المطالبة بشكل أكثر فعالية بإخضاع الحكومات والمؤسسات للمحاسبة والشفافية، حيث تُصمم برامجه لتقليص الفساد وتعزيز سلطة القانون والحقوق الأساسية. يشجع "المعهد" عمل المحاكم الدولية التي تدعم العدالة وتحاسب الأشخاص والمجموعات المسؤولة عن الجرائم ضد الإنسانية، كما يعلن عن عمل هذه المحاكم. يساعد "معهد صحافة الحرب والسلام" المجتمعات المحلية على محاربة الأخطار المباشرة أو طويلة المدى بشكل أكثر فعالية عبر بناء المعرفة وتعزيز نشاط المواطنين، ويساعد البلدان والمناطق على التعافي من النزاعات والحرب عبر دعم العدالة الانتقالية.

• بناء مجتمات شاملة

يدعم "معهد صحافة الحرب والسلام" المصالحة والسلام في مناطق النزاع حول العالم منذ عشرين عاماً. هذه الجهود، إلى جانب الحملات والنشاطات التي تشجع الانتخابات الحرة والنزيهة، وتواجه التطرف وتعزز قدرة منظمات المجتمع المدني على أن تكون فاعلة، هي كلها في غاية الأهمية لبناء المجتمعات التي تثمّن قدرات جميع أعضائها، بما في ذلك النساء والشباب والأقليات والمجموعات التي عانت من التهميش عبر الزمن.

تكون المجتمعات أكثر شمولاً وتماسكاً وسعياً إلى مصلحة جميع مواطنيها عندما يكون اقتصادها قوياً وشعبها يتمتع بالصحة والتعليم، ومن هنا يأتي تركيز "معهد صحافة الحرب والسلام" على مجالات الاهتمام هذه.

يوظّف "معهد صحافة الحرب والسلام" فريقاً من العاملين الماهرين، والمستشارين الخبراء، في حقول مختلفة من أجل دعم نشاطاته الهادفة إلى بناء القدرات والمساعدة على إعطاء الصحافيين والنشطاء المدنيّين المهارات والمعرفة الأساسية والمتقدمة لتعزيز التغيير الإيجابي والمستدام. ويوظّف "معهد صحافة الحرب والسلام" أدوات وتقنيات لوضع البرامج، تشجع قدرة الموطنين على التفاهم والمشاركة والانخراط، وتبني الخبرة المحلية. تُقاس جميع البرامج والمشاريع وتقيّم لضمان أنّ المبادرات المستقبلية، كما أولئك الذين يشتركون بها، تستفيد من "الدروس المستقاة" القيّمة.

للمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بـ:

سوزان فيشر
مديرة المشاريع الإقليمية في الشرق الأوسط
susanne@iwpr.net
دانكن فوري
مدير الشراكات الدولية
duncan@iwpr.net
توماس بايكر
منسق برامج
tom@iwpr.net

العدالة الانتقالية

كتيّب للصحافيين والمواطنين والنشطاء

الكتّاب:

مصطفى حايد، جيرمي ساركين، مروان معلوف، مريم عبدالله، يوسف كنعان، علياء أحمد، رضوان زيادة، وائل سواح

الدعم التحريري:

بيتر إيكستات - بن جيلبرت

تموز 2013

الفهرس

03 عن "معهد صحافة الحرب والسلام"

06 مقدمة **سعياً وراء العدالة**
مصطفى حايد

08 الفصل الأول **أهمية العدالة الانتقالية لتحقيق سلام واستقرار دائمين**
جيرمي ساركين

10 الفصل الثاني **دروسٌ مستقاة من تطبيق العدالة الانتقالية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا**
مروان معلوف

13 الفصل الثالث **العدالة الانتقالية في سوريا: سيناريوهات التنفيذ**
مصطفى حايد

15 الفصل الرابع **خيارات سوريا: العفو وجبر الضرر والتعويضات**
جيرمي ساركين

17 الفصل الخامس **الفئات الضعيفة: نساء في خطر**
مريم عبدالله

19 الفصل السادس **إشراك الجماهير: دور المجتمع المدني في العدالة الانتقالية**
يوسف كنعان

21 الفصل السابع **العدالة الانتقالية: دورالإعلام الاجتماعي**
علياء أحمد

23 الفصل الثامن **معالجة قضايا الاختفاء القسري في سوريا**
رضوان زيادة

25 الفصل التاسع **توثيق الأدلة وجمعها من أجل العدالة الانتقالية**
وائل سواح

27 الفصل العاشر **إصلاح النظام القضائي السوري**
رضوان زيادة

29 الفصل الحادي عشر **إصلاح القطاع الأمني في سوريا ما بعد الأسد**
وائل سواح

مقدّمة

سعياً وراء العدالة

مصطفى حايد

في ١٨ شباط ٢٠١١ تجمع أكثر من مئة سوري في حي الحريقة وسط دمشق للاحتجاج على الاعتداء على شاب سوري بالضرب والإهانة من قبل شرطة المرور إثر مشادة أدت إلى ضرب الشاب ضرباً مبرحاً على أيدي ثلاثة من عناصر الشرطة.

وبعد أقل من شهر، اعتقلت السلطات السورية في أوائل شهر آذار أكثر من إثني عشر مراهق وطفل في مدينة درعا جنوبي سوريا بسبب كتابتهم شعار «الشعب يريد إسقاط النظام» على عدد من الجدران في المدينة.

وفي اليوم التالي، أعلن ١٣ معتقلاً من ناشطي حقوق الإنسان إضرابهم عن الطعام في سجن عدرا في أطراف مدينة دمشق، وأصدر المضربون بياناً طالبوا فيه بإنهاء الاعتقال السياسي، رافضين الاعتراف بحالة الطوارئ المفروضة من قبل الحكومة والمعلن منذ ٤٨ سنة. كما أدان البيان استخدام الحكومة للاتهامات الملفقة والمحاكمات الظالمة لمعاقبة خصومها السياسيين.

كانت هذه هي بداية الانتفاضة السورية منذ عامين، وازداد حجم الاحتجاجات مع خروج تظاهرات في دمشق ودرعا في منتصف آذار/ مارس ٢٠١١، إلى أن طرق الموت باب الانتفاضة وسقط أول قتيل في مدينة درعا في ١٨ آذار/ مارس ٢٠١١ عندما خرج الأهالي مطالبين بالإفراج عن أبنائهم المعتقلين وتصدت لهم القوات الأمنية.

طالب المتظاهرون بعد مقتل أول الضحايا بإنهاء حالة الطوارئ وهدم السجون السرية وتقديم المسؤولين عن قتل المتظاهرين للمحاكمة.

وحاول المسؤولون في الحكومة السورية تهدئة حالة السخط الشعبي بالإعلان عن عزمهم على الإفراج عن الأطفال المعتقلين، ولكن دون أن تفيد هذه الوعود بالتخفيف من وتيرة الاحتجاج.

ورغم استمرار المطالبة بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين وتقديم المتهمين بقتل المتظاهرين إلى المحاكمة ، فإن السلطات السورية لم تحرك ساكناً في هذا الشأن بل استمرت بالرد على التظاهرات السلمية بالمزيد من العنف، الاعتقال والقتل.

وكانت نتيجة ذلك أن توقف المتظاهرون، في التاسع والعشرين من آذار/ مارس ٢٠١١، عن المطالبة بالقيام بإصلاحات وبدؤوا بالمطالبة بإسقاط النظام.

في ٢ نيسان/ أبريل ٢٠١١ صدر بيان عن ست جمعيات ومنظمات مدافعة عن حقوق الإنسان في سورية نددت فيه بالاستعمال المفرط للقوة من قبل الحكومة واستنكرت قيام الجهات الأمنية «باعتقالات تعسفية بحق العشرات من المواطنين السوريين».

ودعت هذه المنظمات الحكومةَ السورية إلى تنفيذ سبعة مطالب تبنى المتظاهرون في مختلف أنحاء سورية الكثير منها في ما بعد:

١- تشكيل لجنة محايدة للتحقيق في أعمال العنف الأخيرة.

٢- رفع حالة الطوارئ.

٣- إغلاق ملف الاعتقال السياسي والإفراج عن المعتقلين السياسيين.

٤- إلغاء المحاكم الاستثنائية والأحكام الصادرة عنها.

٥- إصدار قانون للاحتجاج السلمي.

٦- إلغاء كافة أشكال التمييز ضد المواطنين الأكراد.

٧- تعديل الدستور بما ينسجم مع معايير وقيم حقوق الإنسان المتعارف عليها عالمياً.

وخرجت المزيد من التظاهرات في شهر نيسان/ أبريل ٢٠١١ بعد نشر فيديو يظهر عشرات المدنيين في ساحة قرية البيضاء، وهي تجمع سكني قرب مدينة بانياس الساحلية، على الأرض وهم موثوقو الأيدي بينما تقوم مجموعة من رجال الأمن المدججين بالسلاح بالدوس عليهم وإهانتهم وضربهم، وهي تردد شعارات مؤيدة للرئيس بشار الأسد.

وقام الجيش والقوى الأمنية السورية بعد ذلك باقتحام مدينة درعا بالدبابات مخلفين ورائهم المئات بين قتلى وجرحى.

ومع نهاية شهر أيار/مايو ٢٠١١، رفعت العديد من المدن والبلدات في جميع أنحاء البلاد لافتات تطالب بمحاكمة الرئيس الأسد، وأصبح من الممكن مع تمرد المزيد من المدن سماع نفس الهتاف في مختلف أنحاء البلاد، ألا وهو، « يا بشار باي باي ، بدنا نشوفك في لاهاي»، في إشارة من المتظاهرين إلى محكمة العدل الدولية.

وبدأت قوات الأمن الحكومية باقتحام المدن مثل مدينة حماة ومدينة ديرالزور باستخدام الأسلحة الثقيلة، ولم تتوقف عن ذلك حتى عندما بدأ شهر رمضان الكريم في آب/أغسطس ٢٠١١.

وأصيب السوريون بالإحباط مع تصاعد أعمال القتل والتدمير في حمص ودرعا وبانياس، في حين وصل مجلس الأمن إلى طريق مسدود عندما استخدمت كل من الصين وروسيا حق

النقض (الفيتو) ضد الجهود لإدانة القمع الذي تمارسه الحكومة السورية.

ومع مقتل الدكتاتور الليبي معمر القذافي بعد أشهر من الثورة الليبية، ارتفعت أصوات السوريين الذين كانوا يقاتلون ضد الحكومة بهتاف «جاييناك»، معبرين عن رغبتهم في أن يلقى الأسد مصيراً مماثلاً.

ومع ازدياد زخم الثورة السورية، بدأت المعارضة تعبر عن نفسها أكثر عبر وسائل الإعلام الجديدة، ومع حلول منتصف عام ٢٠١٢، انتقلت مقاطع الفيديو على موقع يوتيوب والتحديثات على موقعي تويتر وفيسبوك من تغطية الاحتجاجات السلمية التي كانت سائدة في أوائل الانتفاضة ودعمها إلى تمثيل مرحلة جديدة من الصراع المسلح ضد نظام الأسد.

هذا وقد دفعت مجموعة من العوامل بالمعارضة السورية نحو حمل السلاح ضد الحكومة طلباً للثأر عوضاً عن المحاسبة والعدالة، وهي تتضمن:

• تصاعد العنف المستخدم من قبل نظام الأسد ضد معارضيه بما في ذلك استخدام الأسلحة الثقيلة من دبابات ومدفعية وكذلك طائرات الهيلوكبتر والطيران الحربي والصواريخ الباليستية.

• ارتكاب مجازر وحشية بحق المدنيين وخاصة النساء والأطفال وهو ما أكد حدوثه مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، إضافة إلى تزايد أعداد القتلى بسبب التعذيب والإعدامات الميدانية.

• فشل مراقبي جامعة الدول العربية والأمم المتحدة في الاستجابة لمطالب المحاسبة والعدالة رغم الجهود البالغة التي بذلها المتظاهرون ومقاتلو المعارضة في توثيق الانتهاكات وتأمين زيارات ميدانية للمراقبين ليشهدوابأنفسهم على جرائم نظام الأسد.

• فشل مجلس الأمن في إحالة الملف السوري للمحكمة الجنائية الدولية وكذلك غياب أي مبادرة إقليمية أو دولية لمحاسبة المسؤولين في الحكومة.

• غياب مؤسسات الدولة وسيادة القانون أو أية بدائل عنهما في المناطق التي تخضع لسيطرة المعارضة.

ورغم تعرض الكثير من السوريين للظلم على أيدي حكومتهم، فإنه يبدو من المرجح أن تستمر الحرب الأهلية في سورية على المدى القريب.

ولاتوجد هيكيلية تنظيمية واضحة للمعارضة في سوريا حالياَ، بالإضافة إلى ظهور كتائب سلفية وجهادية هي أيضاً تحارب نظام الأسد ولكن تحت قياداتها الخاصة.

ويأتي هذا في حين انضم عدد من الميليشيات المؤيدة للنظام إلى المعركة ضد المعارضة وجنباً إلى جنب مع الجيش السوري، كما ظهرت مؤخرا خطابات وممارسات طائفية وأصبح شكل العدالة الوحيد الموجود في معظم المناطق هو الشكل الذي يفرضه المنتصر في تلك المنطقة.

حتى تاريخ كتابة هذه السطور، مازالت الثورة السورية ضد نظام بشار الأسد تناضل سعياً وراء النصر والسلام، وحتماً العدالة.

مصطفى حايد هو ناشط سوري ومدير دولتي، منظمة غير ربحية تركز على توثيق قضايا حقوق الإنسان في سورية وتقديم حلول بناءة و سلمية لمرحلة انتقالية بعد الصراع في سورية.
يمكن الاطلاع على موقع المنظمة من خلال الرابط www.dawlaty.org

أهمية العدالة الانتقالية لتحقيق سلام واستقرار دائمين

جيرمي ساركين

تعد العدالة الانتقالية عمليةً تستخدمها المجتمعات في المراحل الانتقالية للتعامل مع انتهاكات حقوق الانسان والقانون الإنساني التي حدثت في الماضي، وقد تكون إجراءات هذه العدالة قضائية أو غير قضائية.

وعلى الرغم من أن العدالة الانتقالية عادة ما تكون عمليةً محليةً، فقد أضاف تدويل المساءلة في الانتهاكات بعداً جديداً إلى إقامة العدالة، وذلك من خلال إيجاد المحاكم الجنائية الدولية أو المحاكم الجنائية المشتركة (التي تجمع ما بين المحاكم الدولية والمحاكم المحلية)، بالإضافة إلى المحكمة الجنائية الدولية (ICC). هذا و تلعب الأنظمة الإقليمية والأنظمة دون الإقليمية دورها خصوصاً في ما يتعلق بلجان تقصي الحقائق والمحاكم.

وتنظر إجراءات العدالة الانتقالية في أحداث الماضي بهدف تحديد ما حدث والبحث في كيفية تجنب حدوثه مرة أخرى، بالإضافة إلى الدفع بالمجتمع إلى الأمام.

ولاتتطابق المراحل الانتقالية مع بعضها، كما لا تتطابق عدالةٌ انتقاليةٌ مع عدالةٍ انتقاليةٍ أخرى، إلا أن الدول عادة ما تتطلع إلى تجارب الآخرين لاستقاء العبر وتقصي إيجابيات و سلبيات العمليات التي استخدمت في الدول الأخرى.

وعادة ما تركز آليات العدالة الانتقالية على خمسة محاورهي :البحث عن الحقيقة وتحقيق العدالة وجبر الضرر والمصالحة الوطنية وضمان عدم التكرار. وقد تشتمل هذه العمليات على ملاحقاتٍ قضائيةٍ ولجان لتقصي الحقائق والمصالحة وبرامج لجبر الضرر، بالإضافة إلى طرق لضمان ألّا تتكرر الانتهاكات، وهو ما قد يتطلب صياغة دستور جديد أو إصلاح الدستور القديم جنباً إلى جنب مع تبني قوانين جديدة وإيجاد المؤسسات اللازمة.

ومن الأهمية بمكان المطالبةُ بمثول المسؤولين عن ارتكاب الجرائم أمام العدالة لضمان احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون في المجتمعات التي تمر بمرحلة انتقالية ولتجنب حدوث المزيد من الانتهاكات في المستقبل، إلا أنّه يمكن للمصالحة الوطنية أن تكون هشة عندما تتم محاكمة طرف واحد فقط رغم أن جميع الأطراف كانت قد ارتكبت انتهاكات.

ويمكن تحقيق العدالة في المحاكم العادية في الدولة، بشرط أن تكون هذه المحاكم موضع ثقة وتكون النيابة العامة على مهارة عالية، وتتوفر القوانين المطلوبة بالإضافة إلى ما يكفي من الأدلة لإجراء المحاكمة والإدانة؛ ولهذا قد يتطلب الأمر إيجاد محاكم جديدة أو إصلاح تلك القديمة بحيث تفي بهذه الشروط.

كما قد تبرز الحاجة إلى إيجاد محاكم دولية مع إمكانية إحالة الجرائم ضد الإنسانية أو جرائم الإبادة أو جرائم الحرب، في حال حدوثها، إلى المحكمة

الجنائية الدولية في لاهاي في هولندا.

وكثيراً ما تستخدم الدول منح العفو كشرط لبدء المرحلة الانتقالية وعادة ما يكون هذا جزءاً من المفاوضات التي تؤدي إلى بدء هذه المرحلة، إلا أنّ القانون الدولي لا يسمح بمنح العفو عن مجموعة من الجرائم الدولية مثل جرائم الإبادة والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب.

وجرت العادة على أن يُمنح العفو في حال وجود عدة جناة لا يمكن مقاضاتهم جميعاً، فيتم منح العفو عن أنواع معينة من الجرائم أو الجناة رغم إثارة هذا النوع من العفو الشامل للكثير من النقد كلما استخدم.

وعادة ما يتم تطهير أو فحص القوانين، أي الخروج بما يسمى في بعض الأحيان بقوانين العزل السياسي، جنباً إلى جنب مع عمليات أخرى لضمان ألا يستمر الجناة الذين لا تتم مقاضاتهم في العمل في الدولة.

ومن الأهمية بمكان ضمان أن تكون مؤسسات الدولة فعالة وذات مصداقية ومفتوحة وشفافة حتى يثق بها المواطنون، إذ يمكن للمؤسسات التي لا يتم إصلاحها أن تزعزع عملية نشر الديمقراطية في المجتمع وتشكل عقبةً أمام الإصلاح.

ولكن يمكن أن يؤدي إبعادُ جميع موظفي الدولة الذي ينتمون إلى حزب سياسي معين أو إلى مجموعة سياسية بعينها إلى إقصاء البعض أو إلحاق الضرر بالمؤسسات بسبب غياب أصحاب المهارات المطلوبة لإدارة العمل، كما يمكن أن يؤدي هذا النوع من الإبعاد بالجملة إلى الكثير من الكراهية وقد يدفع بهؤلاء المبعدين إلى اللجوء إلى الجريمة ومعارضة الدولة الجديدة، وهنا تبرز أهمية توقيت عملية غربلة المؤسسات هذه بالإضافة إلى أهمية التخطيط لها وتنفيذها بعناية لنجاح المرحلة الانتقالية.

كما أنه من الهام معرفة حقيقة ما حدث في الماضي حتى يعلم المواطنون من فعل ماذا بحق من، بالإضافة إلى الأسباب التي ارتُكبت باسمها الانتهاكات. كما أن الحقيقة مهمةٌ بالنسبة للضحايا، فهم يريدون أن يعرفوا ما الذي حدث، وهو الهدف الذي تم من أجله إيجاد العمليات القضائية بما فيها لجان تقصي الحقائق.

تم إيجاد ما يقارب الأربعين لجنةً لتقصي الحقائق حول العالم، بالإضافة إلى الكثير من اللجان الأخرى غير الرسمية. ومن الدول التي عملت فيها هذه اللجان الأرجنتين وغواتيمالا والمغرب والبيرو وجنوب أفريقيا وسيراليون وتيمور ليشتي والنيجر وكوريا الجنوبية بالإضافة إلى دول أخرى.

وتهدف لجان الحقيقة إلى الكشف عن انتهاكات حقوق الإنسان التي حدثت في الماضي والاعتراف بها، إذ يمكن للاعتراف الرسمي أن يفتح الأبواب أمام الحوار بين الأفراد والعديد من المجموعات في المجتمع.

كما يمكن أن يؤدي تسهيلُ إجراء حوارٍ مفتوحٍ وصادق إلى إيجاد متنفس وتجنب، كما كنت قد كتبت من قبل في مجلة جنوب أفريقيا لحقوق الإنسان (South African Journal on Human Rights)، «فقدان جماعي للذاكرة، وهو الأمر الذي إضافة إلى كونه غير صحي بالنسبة للهيكل السياسي، فهو يشكل ماضياً معلّقاً، بل حتى أنه وهم، ... [سوف] يعود حتماً ليطارد [مجتمعاً يمر بمرحلة انتقالية]».

ولقد تركزت الجهود في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في العقود القليلة الماضية حول تغيير الأنظمة والدعوة بإلحاح إلى معالجة الماضي من خلال عملية العدالة الانتقالية. وقد تناولت دول المنطقة هذه القضية بالنقاش وطبقت بعضاً من ملامحها، فكان أن نفذ المغرب عملية شاملة تضمنت لجان الحقيقة في حين يتم التخطيط لإجراءات مماثلة في ليبيا وتونس، وكان أن شهدت مصر محاكمات، في حين يجري الكثير من النقاش والتفكير بخصوص عمليات العدالة الانتقالية في سورية.

وسيكون من المهم التعامل مع الماضي في سوريا عندما ينتهي الصراع، كما يجب تناول العديد من الأسئلة المفتاحية. فماهي الفترة التي يجب التعامل معها؟ أيجب أن تكون ابتداءا من عام ٢٠١١، أم من عام ٢٠٠٠ عندما استلم بشار الأسد الحكم؟ أم أيجب أن تكون ابتداءا من عام ١٩٧١ عندما استولى والده، حافظ الأسد، على السلطة؟

وتوجد أسئلة أخرى بحاجة إلى أجوبة. فهل يجب أن تحاكم سوريا المسؤولين ذوي المناصب الأدنى أوالمتوسطة الأهمية، أم هل يجب محاسبة المسؤولين ذوي المناصب العليا فقط؟ أيجب إيجاد محكمة خاصة أم أن المحاكم العادية ستفي بالغرض؟ أيجب طلب تدخل المحكمة الجنائية الدولية؟ أيجب إيجاد لجنة للحقيقة؟ وماهي القضايا التي يجب أن تركز عليها هذه اللجنة؟ ومن أي تاريخ يجب أن تبدأ بالبحث؟ من يجب أن يكون في اللجان وكيف سيتم تعيين أعضاء هذه اللجان؟ ماهو جبر الضرر المطلوب وهل توجد موارد لدفع التعويضات للأفراد؟ أيجب أن يتم جبر الضرر على نحو رمزي، كأن يتم، على سبيل المثال، تغيير أسماء الشوارع وبناء الآثار والنصب التذكارية؟

ستكون سوريا بحاجة إلى برنامج شامل للعدالة الانتقالية لمعالجة أخطاء الماضي، كما ستحتاج إلى أن تضمن مكونات هذا البرنامج الحقيقة والعدالة وجبر الضرر والمصالحة، بالإضافة إلى العمليات اللازمة لتجنب تكرار حدوث انتهاكات حقوق الإنسان.

كما ستحتاج سوريا إلى إجراء محاكمات حتماً، وسيكون وجودُ لجنةٍ للحقيقة مفيداً، كما سيتوجب التفكير بطرق جبر الضرر التي تلامس أكبر عدد ممكن من الناس. وستكون إستراتيجيات المصالحة الوطنية، من جهة أخرى، أساسية بما في ذلك الإستراتيجيات المتعلقة بمواطنة هؤلاء الذين تم إقصاؤهم في الماضي وتلك التي تركز على إعادة بناء المجتمع. ومن الأهمية بمكان أن تكون هذه العملية شاملة، وأن تقوم على مناقشات عامة وواسعة النطاق، إذ يتحتم عليها أن تساهم في إعادة بناء المجتمع السوري ككل. وعلى الأرجح أن يكون من الضروري إعادة النظر في الدستور بالإضافة إلى سنّ قوانين جديدة وإيجاد مؤسسات عامة جديدة أو إصلاح ما هو موجود.

يعتمد تحقيق سلام واستقرار دائمين في سوريا على حصول البلاد على عملية عدالة انتقالية كاملة ومقبولة على نطاق واسع.

جيرمي ساركين هو أستاذ متميز في القانون في جامعة جنوب أفريقيا وعضو ورئيس مقرر سابق (٢٠٠٩-٢٠١٢) في فريق الأمم المتحدة العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي. خدم كقاض بالنيابة في عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٣، و كان الرئيس الوطني للجنة حقوق الإنسان في جنوب أفريقيا بين عامي ١٩٩٤ و١٩٩٨. آخر كتبه هو إبادة ألمانيا الجماعية لقبيلة الهيريرو (٢٠١١).

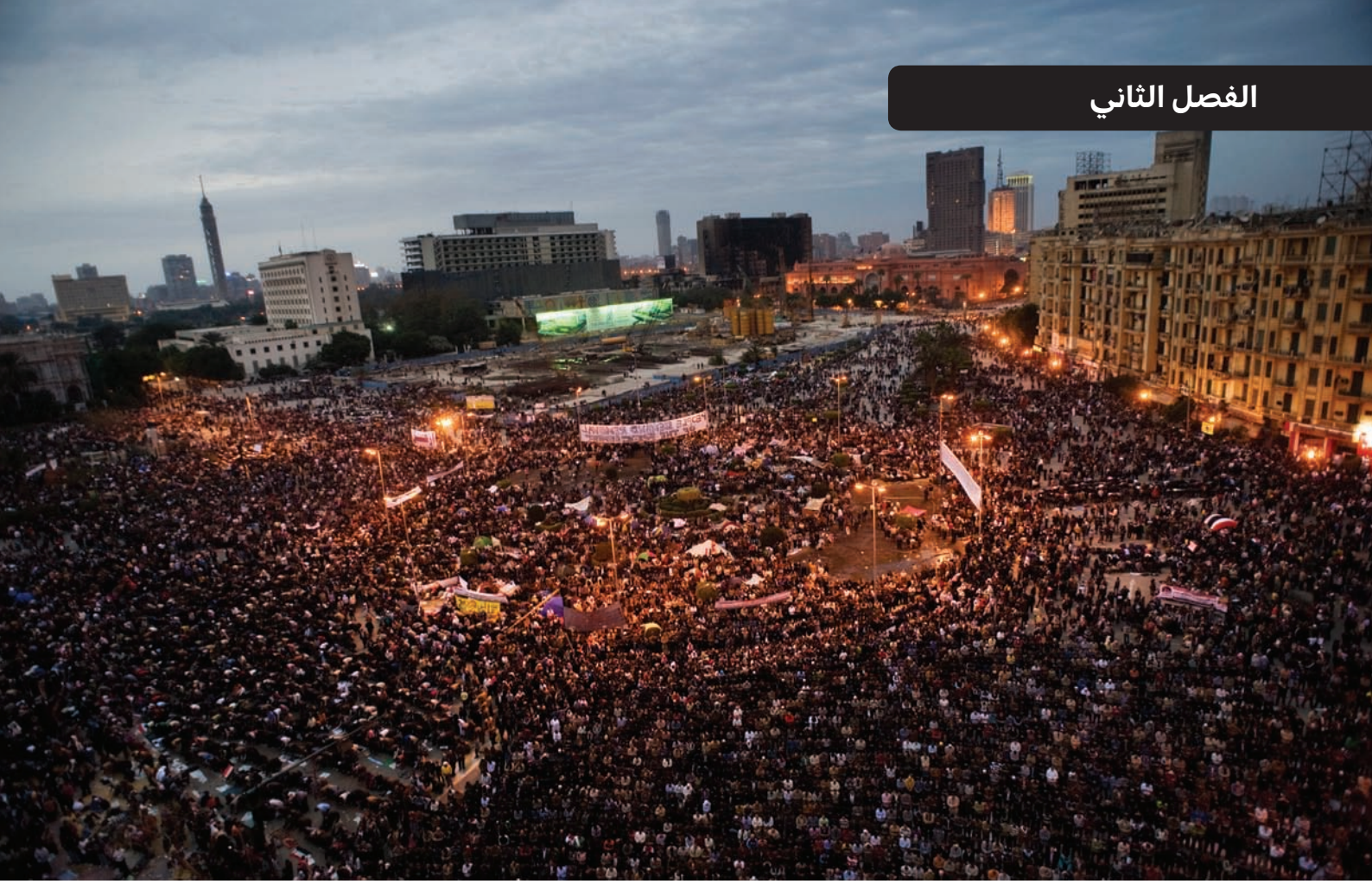

دروسٌ مستقاة من تطبيق العدالة الانتقالية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

مروان معلوف

حاز العالم العربي اهتمام العالم منذ عام ٢٠١٢ عندما بدأت الثورات الشعبية بإنهاء عقودٍ من حكم الأنظمة الاستبدادية في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

واختلفت نتائج الانتفاضات السياسية من دولة إلى أخرى بسبب اختلاف منحى الصراع ومدته، بالإضافة إلى ضراوته.

فقد كانت الثورة التونسية سريعةً وغير عنيفة نسبياً، إذ هرب الديكتاتور زين العابدين بن علي من البلاد بعد ٢٧ يوماً فقط من تاريخ إحراق المحتج أحمد البوعزيزي نفسه، منهياً بذلك أكثر من عقدين من سيطرته على الحكم. وفقد حوالي ٣٣٠ شخصاً حياتهم في الثورة التونسية وكان عدد المصابين أكثر من ٢٠٠٠ شخص بقليل، إلا أنّ هذا يبقى أقل بكثير من مجموع الخسائر البشرية في الثورة السورية.

وشابهت الثورةُ المصريةُ نظيرتَها التونسية فتنحى الرئيس السابق حسني مبارك من الرئاسة بعد ١٧ يوماً من الاحتجاجات. إلا أنّ عدد الضحايا في مصر تجاوز عدد الضحايا في تونس مع حدوث ٨٥٠ حالة وفاة بين المتظاهرين والقوى الأمنية، ولم يهرب مبارك من البلاد كما فعل بن علي، بل لايزال قيد الاعتقال.

واختلفت الثورة الليبية في أنها تحولت سريعاً إلى صراع مسلح بعد أول موجة احتجاجات في شباط/فبراير من عام ٢٠١١. كما أن تكلفتها كانت أعلى بكثير فقد استمرت لأكثر من ثمانية أشهر، جلب الصراع طويل الأمد بين الثوار وقوات معمر القذافي فيها تدخلاً أجنبياً في نهاية المطاف، وأدى إلى مقتل ما يقارب الـ ٣٠,٠٠٠ ليبياً وإصابة أكثر من ٥٠,٠٠٠. وانتهى الصراع بإعدام القذافي خارج نطاق القضاءعلى أيدي الثوار بعد وقت قصير من إلقاء القبض عليه.

من جهة أخرى, استمرت الثورة اليمنية ١٣ شهراً، مات خلالها حوالي ٢٠٠٠ يمني و أصيب أكثر من ٢٢,٠٠٠. انتهت الأزمة

بالتوصل إلى اتفاق بين المعارضة والرئيس علي عبد الله صالح، الذي دعمه مجلس التعاون الخليجي، نص على إنهاء حكم صالح الذي دام ٣٠ عاماً آنذاك.

كان لكل ثورة في كل دولة من هذه الدول الأربعة منحى مختلف مما أدى إلى ظهور معالم مختلفة للعدالة الانتقالية في كل دولة. وتكمنُ أهمية التجربة اليمنية في أنّ الاتفاقية التي أنهت الأزمة منحت العفو لصالح والحصانة من الملاحقة القضائية للمسؤولين في حكومته، محددة بذلك شكل العدالة الانتقالية في اليمن.

ويشكل اليمن مثالاً قد تتبعه سوريا مع استمرار الأزمة وبدء المعنيين فيها بالتفكير في التفاوض مع نظام الرئيس بشار الأسد. كما يمكن مقارنة ليبيا بسوريا باعتبار أن التمرد المسلح فيها قام ضد حكومة استبدادية مشهورة باستخدامها العنف لإسكات المعارضين السياسيين، بما في ذلك استخدام القتل والإخفاء القسري كأدوات للقمع.

وللتجربة التونسية مع العدالة الانتقالية أهميتها أيضاً، فقد بدت العملية وكأنها تتطور بسلاسة إلا أنها سرعان ما واجهت العقبات، واتهم النقادُ البعضَ باستغلالها كأداة سياسية.

وعلى الرغم من انفراد اليمن في الشرق الأوسط بالنتيجة التي توصل إليها، على اعتبار أن العفو وضع نهاية سلمية للصراع، فقد تعرضت هذه النتيجة للنقد لأن العفو منع محاكمة انتهاكاتٍ لقوانين حقوق الإنسان العالمية، وقوّض من سيادة القانون، ولم يسمح بالمحاسبة. واعتبر ناشطو حقوق الإنسان أن العفو الذي مُنح في اليمن لم يكن عادلاً وساعد على خلق إحساس عام لدى المسؤولين الحكوميين بالحصانة. كما يقول الناشطون أنّ فائدة العفو الوحيدة كانت في السماح للمعارضة بتسلم مقاليد الحكم.

وقد تفكر سوريا في المفاوضات كخيار لوضع حد للحرب، إلا أنّه يجب على المعارضة السورية ومجموعات المجتمع المدني أن تناقش موضوع العفو بحذر، وذلك لأن العفو يمنع محاكمة جرائم حقوق الإنسان وبالتالي يؤثر سلباً على إقامة العدالة.

غير أنه يجب أخذ العفو بعين الاعتبار في حال كان منحُه هو الطريقةَ الوحيدة لإيقاف حمام الدم، ذلك أنّ منح العفو لايمنع المجتمع من اتباع طرق بديلة لاحقاً في المستقبل. فقد ألغت المحكمة العليا في الأرجنتين، على سبيل المثال، العفو الممنوح لكبار ضباط المجلس العسكري بعد ٢٠ عاماً من اعتماد قوانين العفو.

ويعتبر وجودُ رغبةٍ قوية للتعامل مع قضايا الماضي حجرَ الأساس في عملية انتقالية شاملة، فقد أدى وجود مجتمع مدني نشط وجماهير ذات إرادة سياسية قوية في تونس و ليبيا إلى إطلاق أوائل الجهود في البلدين. ففي تونس، تم إيجاد وزارة لحقوق الإنسان والعدالة الانتقالية. وفي ليبيا، تم تأسيس وزارة أكثر تخصصاً تركزُ على الشهداء وضحايا الانتفاضة السياسية من المفقودين. ورغم الترحيب بهذه الخطوات، فقد عانت هي نفسها من التسييس وشح الموارد، وهما العاملان اللذان سببا تأخر النتائج وإضعاف العملية برمتها.

كما تمّ اقتراح العديد من قوانين العدالة الانتقالية في تونس. فقد اقترحت وزارة حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية قانوناً، واقترحت الجمعية التأسيسية الوطنية قانوناً آخر، بالإضافة إلى قانون ثالث اقترحته وزارة العدل ويستبعد القضاة المزعوم فسادُهم من العملية. وقد أخر النقاش الدائر حول هذه الاقتراحات عملية العدالة الانتقالية.

كما قامت كل من مصر وليبيا واليمن بصياغة قوانين تُعرّف العدالة الانتقالية في مرحلة ما بعد الثورة، حيث يتفق المجتمع المدني والحكومات في هذه الدول على وجوب إيجاد إطار لآليات العدالة الانتقالية للتعامل مع انتهاكات الماضي.

وقد فتحت قوانين العدالة الانتقالية المجال أمام ناشطي حقوق الإنسان ومجموعات المجتمع المدني لمناقشة الفرص أمام عائلات الضحايا والمجتمع عامة لتحديد الأولويات. ففي تونس، أدى هذا النقاش إلى رفع مستوى الوعي حول أهمية المشاركة في محاكم العدالة الانتقالية.

هذا وقد استغرقت عمليةُ صياغة قوانين جديدة للعدالة الانتقالية في كل من الدول الثلاثة الكثيرَ من الوقت، وأدت إلى خلق شيء من الاحباط، بسبب مطالب الشعب بإجراءات سريعة في مرحلة ما بعد الصراع. علاوةً على ذلك، فلا تبدو القوانين المقترحة ذاتها متينةً. فبعد سنتين من بدء المرحلة الانتقالية، أعادت كل من ليبيا واليمن صياغة قوانينها للعدالة الانتقالية بعد أن انتقدها خبراء في المجتمع المدني والمجال القانوني لطرحها لآليات لم تحظ بإجماعٍ شعبي.

فعلى سبيل المثال، اقترحت القوانين التونسية اللجوء إلى التحكيم للتعامل مع التجاوزات المالية، واستخدام العقوبات المنصوص عليها في القانون الجزائي للتعامل مع انتهاكات حقوق الإنسان. ورغم أن هذا الطرح قد يبدو منطقياً في ما يتعلق بالجرائم المالية، فقد تم دون الإجماع عليه وطنياً أو مناقشته.

وتضمنت بعض مسودات القوانين مجموعةً من الإجراءات القضائية المعروفة، إلا أنها كانت غير واقعية عند أخذ قدرات الدول ومواردها وسياقاتها السياسية بعين الاعتبار. كما تطلبت بعض الاقتراحات تبني المزيد من القوانين وهو الأمر الذي أبطأ من سير العملية.

وتحتوى قوانينُ العدالة الانتقالية في ليبيا على تحيزات، فقد طرح أعضاء البرلمان الإسلاميون «قوانين العزل السياسي» التي تحرم مسؤولي فترة القذافي من استلام مناصب عامة رغم أن تبني هكذا قوانين

يتجاهل حقيقة أن الكثير من الإسلاميين كان من حلفاء نظام القذافي.

وتظهر التجربتان التونسية والليبية أن هدف القوانين التي همشت النظام السابق لم يكن تعزيزَ إدارة البلاد أو التأسيس لديمقراطية شفافة، بل أن هذه القوانين كانت أدوات سياسية الغرض منها هو إيذاء شخصيات معارضة باسم تحقيق أهداف الثورة.

ويذكر تقريرٌ صدر مؤخراً عن المركز الدولي للعدالة الانتقالية أنّ قوانين العزل السياسي المطبقة في العراق، والتي طهرت الحكومات بعد عام ٢٠٠٣ من مسؤولي فترة صدام حسين، هي أيضاً أثارت المشاكل.

وقد تم حثُّ المشرِّعين في مرحلة ما بعد الثورة على وضع قوانين للتحقيق في الخلفيات السياسية للأفراد الراغبين في الانضمام إلى الساحة السياسية، بالإضافة إلى وضع معايير واضحة تحدد المستبعدين عنها مع ذكر الأسباب ومدة الإقصاء.

ومن العوامل المشتركة في جميع تجارب العالم العربي في التعامل مع شخصيات الماضي السياسية، استجابةُ القادة في المراحل الانتقالية لمطالب الثورة الشعبية والتي دعا بعضها إلى الانفصال الكامل عن جميع أشكال السياسة التي كانت قائمة قبل الثورة. وأدى هذا المطلب إلى ظهور بعض الإجراءات المتطرفة كالإقصاء السياسي والاستبعاد، عوضاً عن اتباع أساليب أقل انتقامية وبنّاءة لفحص الحكومات الجديدة.

ومثلما بدأت كل من اليمن وليبيا ومصر وتونس طريقها الخاص نحو العدالة الانتقالية، يجب أن تفعل سوريا. ومع اقتراب هذا المستقبل، سيكون من الحكمة أن تتعلم دمشق مما حدث في دول المنطقة التي خاضت صراعات شبيهة، وألا تكرر أخطاء الماضي.

مروان معلوف محام لبناني يعمل على قضايا حقوق الإنسان، يركز اهتمامه على موضوع سلطة القانون والإصلاحات السياسية في الشرق الأوسط وشمالي أفريقيا. هو من مؤسسي «مينابوليس»، وهي شركة استشارية تتخص في إنتاج ونشر وتطبيق أفكار التنمية والديمقراطية في الشرق الأوسط وشمالي أفريقيا.

العدالة الانتقالية في سوريا: سيناريوهات التنفيذ

مصطفى حايد

لقد رزحت سوريا لعقود عديدة تحت نير نظام قمعي له تاريخ طويل في انتهاكات حقوق الإنسان منذ أن استحوذ حزب البعث على السلطة في آذار/مارس من عام ١٩٦٣.

عانى السوريون من انتهاكات واسعة النطاق ومنظمة لحقوق الإنسان الأساسية تحت حكم الرئيس الراحل حافظ الأسد وابنه بشار الأسد، الرئيس الحالي. كما وفاقم القتل والإخفاء القسري من هذه الانتهاكات لحقوق السوريين الأساسية المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية.

وقد اكتسبت بعض تلك الانتهاكات صفةً رسميةً بموجب مراسيم حكومية ورئاسية، بالإضافة إلى بعض التشريعات.

ويأتي هذا بالإضافة إلى انتهاكات أخرى ترتكبها مجموعات غير نظامية وضعيفة التنظيم ولكن شبه مسلحة تعرف باسم «الشبيحة»، وهي مليشيات كانت ناشطة قبل انتفاضة آذار/مارس ٢٠١١ وتلعب دوراً بارزا في قمع المظاهرات وعمليات القتل التي تتم خارج نطاق القضاء في الصراع الحالي.

وتحول الصراع السوري باتجاه العنف بعد عدة أشهر فقط من اندلاع الانتفاضة في آذار/مارس ٢٠١١، وذلك بسبب استخدام القوة على نحو غير متناسب من قبل الحكومة والميليشيات الموالية لها.

ولم تكن نتيجة ذلك انهيار نظام الدولة وعدم شرعية المؤسسات فحسب، بل نتج عنه أيضاً انقسامات مجتمعية وجغرافية وطائفية وعرقية عميقة، تتجذر أكثر مع استمرار الصراع.

كما تظهر للعيان أدلة على تفكك الدولة كما يبدو جلياً في غياب سيادة القانون وتوقف بعض الخدمات كالتعليم، وهو ما سيشكل تحديا حقيقياً أمام أية حكومة في المستقبل في سوريا.

وباعتبار أن تحقيق العدالة هو مسؤولية الدولة، فسيعتمد شكل العدالة الانتقالية في البلاد على الوضع في سوريا عند انتهاء الصراع. فقد تتحقق العدالة عن طريق اتفاق سياسي بين الأطراف المتنازعة، وقد تكون نتيجة نصرٍ عسكري يحققه أحد هذه الأطراف أو نتيجة تدخل قوة أجنبية لإنهاء الحرب.

كما ستعتمد العدالة الانتقالية على التحول

السياسي في سوريا، وستتأثر جودتها بالأسباب الكامنة وراء العملية المختارة ومطالب الشعب السوري.

ومن الممكن أن تفرض قوى دولية العدالةَ الانتقالية وتحدد شكلها من خلال المساعدات المالية لإعادة الإعمار، أو أن تأتي هذه العدالة نتيجة مزيج من المطالب الوطنية والدولية وتتضمن محاكمات وطنية أو دولية أو مشتركة.

ومهما كان الوقت المستغرق أو الكيفية التي ستحدث وفقها عملية التحول السياسي في سوريا، فسوف تكون البلاد في مواجهة العديد من التحديات الحاسمة، التي سيكون أهمها كيف ستتتمكن حكومة فتية وضعيفة من السيطرة على الميليشيات المعارضة ذات الولاءات والبرامج المختلفة.

فعلى الحكومة الجديدة التعامل مع انقسامات مجتمعية وجغرافية وطائفية من العمق بمكان إلى درجة أنه لا يمكن تقدير حجمها وآثارها، وسيكون عليها إعادة بناء البنية التحتية المدمرة، بالإضافة إلى مشكلة الأعداد الكبيرة من النازحين واللاجئين، وذلك في ظل شح للموارد المالية واقتصاد متهالك. كما سيتوجب على هذه الحكومة أن تتعامل مع العديد من اللاعبين المحليين والإقليميين والدوليين، على شكل أفرادٍ ومجموعاتٍ وحكومات. وستؤثر جميع هذه القضايا على قدرة سورية على تحقيق العدالة الانتقالية, وستحدد ما إذا كانت هذه العدالة هي عدالة المنتصر أم عدالة مبنية على توافقات عامة ودولية.

إلا أنه سيكون لإنتقالٍ سياسي للسلطة عن طريق تدخل دولي أو عن طريق المفاوضات أثرٌ إيجابي على العدالة الانتقالية مقارنة بإنتقال ناتج عن النزاع المسلح.

ولكن من ناحية أخرى، فمن المحتم أن يؤدي إنتقال السلطة عن طريق التفاوض بما يشتمل على عفوٍ عن الرئيس الأسد ورموز من نظامه – المتورطين بجرائم حرب وجرائم ضد الانسانية – إلى تضاؤل فرص المساءلة وتحقيق العدالة، بل وقد يمهد الطريق أمام اللجوء إلى الثأر الشخصي وفقدان الثقة الشعبية بالقانون ومبادئ العدالة والمساءلة.

ورغم أن وجود حكومة جديدة قد يعني تأسيس محكمة جنائية تعمل ككيان قضائي مؤقت ومستقل يمارس صلاحياته ضمن النظام القضائي السوري، إلا أنه مازال يجب التساؤل إن كان هذا سيتم وفقاً للمعايير الدولية أم وفقاً للمعايير الوطنية أم وفقاً لمعايير أخرى يقررها المنتصر.

فهل يجب أن تتم هذه المحاكمات بحق مسؤولين حكوميين ذوي مناصب عليا وأفراد من الأسرة الحاكمة تحت سيادة الدولة السورية؟ أم هل يتوجب على الحكومة الجديدة أن تحيل رموز نظام الأسد إلى المحكمة الجنائية الدولية لتفادي صدامات غير مرغوبة بين مؤيدي الأسد ومعارضيه؟

وقد تساعد إحالة القضايا إلى المحكمة الجنائية الدولية في تفادي أن يلاقي الأسد أو أفراد من نظامه مصير الديكتاتور معمر القذافي، في حين يمكن أن تتم محاكمة الأفراد ذوي المناصب الأدنى من خلال الإجراءات القضائية الاعتيادية المتعارف عليها في سوريا.

ومن أهم مميزات العدالة آنيتها، إذ يجب ضمان أن تفي العدالة الانتقالية بالمطالبة بالمساءلة وتساعد على استرداد سيادة القانون.

كما يجب أن تعي أي ممارسة قضائية أن العدالة الانتقالية عمليةٌ طويلة الأجل، إذ يحتاج تعافي الضحايا واسترداد ثقة المواطنين بالدولة وإصلاح المجتمع للوقت.

هذا ويجب أن تشتمل العدالة الانتقالية على مجموعة من المهام المحددة بوضوح والتي ينبغي إنجازها بسرعة جنباً إلى جنب مع الأهداف بعيدة المدى.

لا يمكن للعدالة الانتقالية أن تكتسب الشرعية ما لم تكن مدعومةً من قبل طيف واسع من المعنيين، كما أنها يجب أن تُشرك أفراداً من الحكومة والمؤسسات والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني، الأمر الذي قد يشكل تحدياً في ظل غياب مجتمع مدني قوي في سوريا وانعدام الحياة الحزبية والمؤسساتية لعقود مضت.

وفي الختام، فإن تعقيدات الوضع السوري وتعدد اللاعبين فيه وحجم الجرائم المرتكبة وفظاعتها، إضافة الى غياب رؤية واقعية ومقبولة للحل داخلياً ودولياً، تجعل التنبؤ بتوقيت وكيفية حدوث الانتقال السياسي والعدالة الانتقالية أمراً بالغ الصعوبة.

لكن ما يبدو بديهياً هو أنّ الوقت ليس في صالح الضحايا أو العدالة، وكلما طال أجل الصراع الحالي في سورية كلما تضاءلت فرص التحول الديمقراطي وتضاءلت فرص تحقيق العدالة الانتقالية أو أي شكل آخر مقبول من المساءلة.

مصطفى حايد هو ناشط سوري ومدير دولتي، منظمة غير ربحية تركز على توثيق قضايا حقوق الإنسان في سورية وتقديم حلول بناءة و سلمية لمرحلة انتقالية بعد الصراع في سورية. يمكن الاطلاع على موقع المنظمة من خلال الرابط www.dawlaty.org

خيارات سوريا: العفو وجبر الضرر والتعويضات

جيرمي ساركين

يعدُّ إجراء محاسبة شاملة عمّا جرى في الماضي عاملاً حيوياً للانتقال بنجاح إلى الديمقراطية، إلا أنّ تحقيق المصالحة الوطنية وبناء الوحدة وإعاد بناء المؤسسات اللازمة لإقامة نظام سياسي واقتصادي مستقر تبدو وكأنها تتعارض مع الجهود المبذولة للتعامل بفعالية مع الماضي.

وعليه تنطوي العملية الانتقالية على الكثير من التحديات في مواجه التوترات المحتملة بين العدالة والسلام، إذ يجب خلق توازن ما بين حاجات الضحايا والمجتمع ككل، وما بين الحقائق السياسية للحكومة الجديدة التي قد تكون ورثت دولةً هشةً وصلاحياتٍ سياسيةً محدودةً.

وتتعلق بعض الأسئلة الكبرى التي تواجهها الحكومات الجديدة بمن يجب محاكمتهم وماهو عددهم. إذ أنه يتوجب على الدول محاكمة نوع معين من الجناة، وهو واجبٌ يعود إلى القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان الدولي والقانون الجنائي الدولي.

ويعني هذا أنّه يتوجب على الدولة معاقبةُ الجرائم المرتكبة ضد السلام وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الإبادة الجماعية. وتشمل الجرائمُ التي تجب محاكمتها في السياق السوري على جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب.

هذا وتجب محاكمة مرتكبي الجرائم بغض النظر عن طرف النزاع الذي كانوا فيه عندما ارتكبوا هذه الجرائم؛ ولا يعني هذا، من جهة أخرى، أنّه تجب محاكمة جميع من ارتكبوا جرائم.

يجب، على أقل تقدير، محاسبة بعض المسؤولين السياسيين والأمنيين الكبار، كما يجب محاكمة قادة الثوار الكبار أيضاً في حال ارتكابهم لجرائم خطيرة، وخصوصاً إذا كانت هذه الجرائم واسعة النطاق أو منهجية.

ومن الأهمية بمكان أن تكون عملية المحاسبة عادلةً، فلا يجوز أن تستهدف المحاكماتُ مجموعة بعينها، أو أن يُنظر إلى هذه المحاكمات وكأنّ عليها أن تستهدف مجموعة بعينها، كالعلويين، على سبيل المثال.

ومن الممكن محاسبة الدول في العديد من المحاكم على مستوى إقليمي أو دولي بسبب عدم القيام بواجباتها بمحاكمة المجرمين أو تسليمهم، وهو أمر سبق وأن حدث وأدى، في السنوات الأخيرة، إلى تضاؤل احتمالات منح العفو.

كما يمكن أن يكون لمنح العفو أثرٌ جيد على المصالحة ولكن شريطة أن يتم بطريقة حذرة وشاملة وشفافة؛ إذ يمكن للعفو أن يدفع باتجاه التفاهم والتسامح إن طال أثره الجميع وليس طرفاً بعينه. وفي حال تم منح العفو، فيجب أن يتم هذا ضمن ظروف معينة، وأن يتم إقراره مقابل معلومات يُدلى بها عند منح العفو حول ما حدث من الانتهاكات وبحق من والظروف المحيطة.

ويجب أن تشكل سوريا عند ما تبدأ مرحلتها الانتقالية لجاناً للحقيقة والمصالحة وذلك لإيجاد سجلات شاملة لانتهاكات حقوق الإنسان، على أن تُسجل هذه العملية طبيعةَ ودرجةَ الجرائم وتضع أرشيفاً بأسماء الضحايا ومصائرهم.

ولن تتمكن سورية من التأسيس لسيادة القانون وثقافة حقوق الإنسان واحترام هذه الحقوق إلا باعتراف جماعي ومعلن بفظائع انتهاكات حقوق الإنسان التي حدثت في الماضي.

ويجب أن تتمتع لجنة الحقيقة بصلاحياتٍ واسعةٍ، وأن تمتلك ما يكفي من الموارد والكوادر، و القدرة على الوصول إلى جميع المعلومات التي تحتاجها، والوقت اللازم للقيام بعملها. كما تحتاج اللجنة إلى الدعم السياسي وإلى أن تكون لديها صلاحياتُ تحقيقٍ واسعة وكافية بالإضافة إلى القدرة على تقديم التوصيات. ويجب أن تضع هذه اللجنة تقريراً مفصلاً بالنتائج التي توصلت إليها وأن تتقدم بتوصيات شاملة بشأن العديد من القضايا.

كما سيترتب على الدولة السورية الانتقالية مسؤولياتٌ في ما يتعلق بجبر الضرر، وقد حددت الأمم المتحدة طبيعة مسؤوليات الدولة في ما يتعلق بجبر الضرر للضحايا في « المبـادئ الأساسـية والمبـادئ التوجيهيـة بشـأن الحـق في الانتصـاف والجبر لضـحايا الانتـهاكات الجسـيمة للقـانون الـدولي لحقـوق الإنسان والانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي».

وتقول هذه «المبادئ الأساسية «أن الدولة مسؤولةٌ عن الانتهاكات حتى وإن لم تكن الجهات الجانية جهاتٍ حكومية، كما تقول مجموعة متنوعة من مؤسسات حقوق الإنسان أنه بالإمكان محاسبة الدولة عن أفعال الجهات غير الحكومية في حالات معينة. ويعني هذا أن جميع الانتهاكات التي ارتكبت في سوريا ستكون، في ما يتعلق بجبر الضرر، من مسؤولية الدولة الانتقالية.

وسيكون جبر الضرر بالغ الأهمية لأنه يقوم بعدة وظائف؛ فهو، بادئ ذي بدء، يُمكِّن الضحايا من التعامل مع الحرمان المالي الذي كانوا قد عانوا منه، كما أنه يفتح المجال أمام اعتراف رسمي بالماضي، بالإضافة إلى أنّه يردع جناة المستقبل من ارتكاب انتهاكات مشابهة.

وسواءً أكان جبر الضرر رمزياً أو غير رمزي، فهو يشكل نقطةً محوريةً في مرحلة الحزن ويمكن له أن يُعجِّل بالتعافي من خلال السماح للضحايا بالتعامل مع أحزانهم. كما أنّ لجبر الضرر بعدٌ يتعلق بكرامة الضحايا الذين عادة ما يعتقدون بأن شيئاً من العون يجب أن يُقدم لرد الاعتبار لهم.

ويجب أن يتم جبر الضرر على مراحل، مع تقديم المساعدة المؤقتة أو العاجلة لمن هم في حاجة ماسة إليها؛ وتكمنُ أهمية العمل على مراحل في أن برامج جبر الضرر تتطلب الوقت لتتبلور، بالإضافة إلى أنّه عادة ما يكون من الصعب تأمين التمويل الكافي لها. هذا وتتطلب عملية جبر الضرر العناية والتخطيط، فمن الشائع إيجادُ لجنة للحقيقة، أو أية آلية أخرى، تكون مسؤولةً عن وضع مخطط للقضايا وتوثيق أعداد الضحايا والانتهاكات قبل أن توصي بآليات جبر الضرر التي يمكن للدولة أن تقوم بها، وهو الأمر الذي يجب أن يحدث في سورية.

يجب أن يتم تصميم عملية جبر ضرر خاصة بسوريا للاستفادة إلى أقصى حد ممكن من الموارد الموجودة، ويمكن أن يتطرق جبر الضرر إلى الكثير من المفاهيم مثل الأضرار، الجبر، الاسترداد، التعويضات، إعادة التأهيل والترضية.

و لكلٍّ مفهومٍ من هذه المفاهيم معناهُ الخاص مع أنّها عادةً ما تُستخدم كمصطلحاتٍ عامة للإشارة إلى جميع أشكال العلاج المتوفرة للضحية.

ويمكن أن يكون جبر الضرر فردياً أو جماعياً، رمزياً أو مادياً، أو حتى مزيجاً من هؤلاء. إلا أنّه قد يكون من المفيد التركيز على أشكال جبر الضرر الجماعية والرمزية.

ويجب أن يكون في عملية جبر الضرر جزء يُعنى بإعادة ما فُقد كالوثائق والأراضي، كما يجب أن يتم تقديم خدمات إعادة التأهيل والتي قد تتضمن الرعاية الطبية والنفسية، والرعاية القانونية والاجتماعية، وغيرهما من أشكال الرعاية والخدمات. علاوة على ذلك، يجب أن تشتمل عملية جبر الضرر على إجراءات لرد اعتبار الضحايا وسمعتهم.

وعلى أية عملية جبر ضرر أن تشتمل على عمليات إعادة تأهيل لأية أضرارٍ جسدية أو عقلية، وضمانات بعدم التكرار، وإعادة الأملاك الخاصة لأصحابها بالإضافة إلى إستعادتهم لحياتهم العائلية، وردّ مواطنتهم ووظائفهم وأملاكهم إليهم أو إعادتهم إلى أماكن سكنهم الأصلية.

كما يجب أن يكون للتعويضات الرمزية مكانٌ أيضاً، ويمكن لهذه أن تتضمن إجراءات لإقامة مناسبات للذاكرة الجماعية وإحياء ذكرى أحزان الماضي وانتصاراته، ويجب إيجاد أعياد وطنية لإحياء ذكرى الأحداث والضحايا.

ومن الممكن إعادة تسمية المدارس والأبنية والطرقات والمطارات بأسماء الأحداث أو الضحايا، كما يجب تشييد النصب التذكارية واللوحات. ومن جهة أخرى فيجب إما إعادة تسمية السجون والقواعد العسكرية المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالصراع، أو إغلاقها. كما أنّه من المهم إصدار شهادات الوفاة والتخلص من السجلات الجنائية والتسريع في حل أية مسائل قانونية عالقة.

وعلى جبر الضرر أن يتضمن عمليات تُرسّخ الديمقراطية والحكم الرشيد، إذ يجب أن تتبنى الدولة السورية الجديدة ما يلزم من التشريعات والإجراءات الأخرى لضمان عدم تكرار الانتهاكات. كما يجب على الحكومة أن تنفق الموارد في سبيل إحلال الديمقراطية وتطبيق برامج إعادة دمج المجتمع.

هذا ويجب أن تضمن هذه العملية وجود سيطرةٍ فعالة على القوى العسكرية والقوى الأمنية، وأن تضع حداً للمحاكم العسكرية، وأن تعزّز من استقلالية القضاء وتأمن الحماية للعاملين في المجالات القانونية وحقوق الإنسان، بالإضافة إلى تأمين تدريبات حول حقوق الإنسان لجميع قطاعات المجتمع وعلى وجه الخصوص القوى العسكرية والأمنية وجميع المسؤولين عن تطبيق القانون.

جيرمي ساركين هو أستاذ متميز في القانون في جامعة جنوب أفريقيا وعضو ورئيس مقرر سابق (٢٠٠٩-٢٠١٢) في فريق الأمم المتحدة العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي. خدم كقاض بالنيابة في عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٣، و كان الرئيس الوطني للجنة حقوق الإنسان في جنوب أفريقيا بين عامي ١٩٩٤ و١٩٩٨. آخر كتبه هو إبادة ألمانيا الجماعية لقبيلة الهيريرو (٢٠١١).

الفئات الضعيفة: نساء في خطر

مريم عبدالله

تتوقف أم حسن عن متابعة حديثها لتمسح بيدٍ مرتجفةٍ صورة ثالث أبنائها الذين قتلوا في الصراع السوري، وهي تتمتم «الله يسامح يللي كان السبب».

كانت أم حسن، وهذا هو اسمها المستعار، من أوائل النساء اللواتي خرجن في المظاهرات في مدينة دوما، التي تقع عند أطراف دمشق، بعد انتفاضة آذار/مارس في سوريا في عام ٢٠١١، مثلها مثل الكثيرات من النساء السوريات اللواتي ينظرن إلى الثورة على أنها طريقٌ نحو التغيير ويردن أن يكون أثرهن عليها بحجم أثر الرجال.

ولتعبّر عن رغبتها في محاربة الظلم الواقع عليها في مجتمع يسيطر عليه الذكور، بدأت أم حسن تكتب وترسم وتغني وتهتف في المظاهرات.

فهي تعرِّض نفسها بخروجها إلى الشارع إلى نفس المخاطر التي يتعرض لها الرجال. وتقول أم حسن، «بعدما كنّا نمنع من المرور أمام خيمة العزاء أصبح لنا كرسي في الخيمة المخصصة للذكور».

لكن ما إن بدأ حمل السلاح وتم تشكيل الجيش السوري الحر(FSA)، حتى أُجبرت النساء على الابتعاد عن خطوط المواجهة الأمامية، تحت حجّة الخوف عليهن كونهن يمثّلن شرف العائلة.

واستغل نظام الأسد مشاركة النساء في الانتفاضة ليعتقلهن وحتى يعذبهن كما أفادت التقارير. وأدى ظهور إشاعات تتعلق باغتصاب النساء في السجون؛ وقم تمّ توثيق بعض الحالات؛ إلى تعرض بعضهن للقتل تحت ذريعة الشرف.

ونزحت أم حسن بعد ذلك إلى مركز للاجئين في حي باب مصلى في دمشق، وكان خيار أبنائها الانضمام إلى الجيش الحر رغم كل توسلاتها.

وتستمر أم حسن في العمل من أجل الثورة محاولةً التمسك بابنها المتبقي وبناتها الثلاث.

«يجب ألا يذهب دم أولادي هباءً»، تقول أم حسن. «يجب أن يعترف الجميع بأن أولادي ماتوا فداءً للوطن، بعد أن يتوقف سفك الدماء، وينال القاتل القصاص العادل في المحاكم وليس على أيدي الناس العاديين».

وتضيف أم حسن «يجب ألا يبقى زوجي هو الآمر الناهي فأنا أيضاً عانيت وأستطيع أن أفعل الكثير. لن أرضى بعد اليوم بالظلم بعدما ذقت معنى الرفض والمقاومة، لقد تغيّرت أيضاً».

ومن النساء السوريات اللواتي يدفعن باتجاه التغيير كاتباتٌ وفناناتٌ ومحامياتٌ وطبيباتٌ شاركن في الثورة وعانين من الاضطهاد، إذ

تعرض بعضهن للاعتقال والتعذيب.

وإحدى هذي النساء صحفية عشرينية، تحمل الاسم المستعار رند خوفاً من استهدافها من قبل الحكومة أو مجموعة مسلحة ما، خسرت من تحب عندما قُتل أثناء تصويره لعمليات القتال في سوريا. خرجت رند في المظاهرات ولوحقت إلى أن اضطرت لمغادرة وطنها. مازالت رند تشعر بالمرارة وعدم القدرة على التسامح مع ما حدث من جرائم وقتل.

وترفض رند فكرة التعويض المادي عن أخطاء الماضي، تعتبرها إهانة بحق الموتى لكنها تتمنى أن تكون الدماء التي سفكت عربون سوريا القادمة.

وتقول رند أنّ المرأة أُبعدت عن الساحة السياسية. وتعزو ذلك إلى انتشار السلاح وظهور المد الإسلامي المتطرف، وترى أنّه لن يكون بإمكان النساء البدء من جديد إلا إذا كان لهنّ دور نشيط في حكومة جديدة.

«يجب أن نقلب صفحة جديدة في سوريا»، تقول رند التي بدأت مشروعها الثقافي الخاص لدعم الأطفال السوريين.

على الحكومة السورية الجديدة إقرارُ قوانينَ تحترم حقوق الإنسان، تضيف رند، كما يجب تغيير القوانين الحالية وخاصة تلك المتعلقة بالإرث والأحوال الشخصية.

وهذا ما تؤكده أيضاً خولة دنيا، وهي إحدى الناشطات اللواتي عانين من الاعتقال والتعذيب مع زوجها إضافة إلى ملاحقتها حالياً من قبل الجهات الأمنية السورية.

«النساء يدفعن الثمن الأكبر بكل المناحي»، تقول دنيا. موضوع العدالة الانتقالية، يشغل بالَ المتضررين من النزاع مسبقاً، وهو يكسب أهميةٍ أكبر بسبب استمرار دولة القمع السورية في منهجها.

«تدفع النساء ثمناً مضاعفاً»، تقول دنيا، «لأسرهن من جهة، ولمجتمعهن من جهة أخرى؛ ولذا فستتطلب عودتهن بكامل لياقتهن إلى المجتمع وقتاً أكثر. فالنساء ضحايا في حروب الرجال»، كما تضيف دنيا؛ وهي تحث على تبني قوانين لمعالجة وضع المرأة.

وترفض دنيا الانتقام العشوائي وتدعم إقامة محاكمات عادلة إيماناً منها بأن لا بديل عن مؤسسات القضاء لإعادة تأهيل المجتمع.

وترى سناء السبع، وهي نازحة وعضو سابق في»مرصد نساء سوريا»، أنّ النساء ستعانين إن لم يقبل عموم السوريين بالعدالة الانتقالية.

«لقد عانت النساء الأمرّين»، تقول السبع، «فقد كنّ ضحايا للإشاعات وهددن بالخطف والاغتصاب وأُمرن بارتداء ملابس محافظة وإلا تعرضن لاعتداءات جنسية، كما ضيق الخناق على حركتهن خارج المنزل».

وتقول الناشطة خولة دنيا أن العدالة الانتقالية التي تحتاجها النساء هي تلك القائمة على أُسس المواطنة.

وتضيف دنيا أن المرأة السورية عانت من الفقر وقلة التعليم والأمراض الجسدية، إضافة إلى فقدان الأحبة؛ وأنه يجب التعامل مع هذه القضايا من خلال الحراك على صعيد الصحة والحقوق والعمل السياسي.

وتنوّه دنيا بأهمية إعطاء التعويضات المادية إلى الأسرة برمتها وليس الرجال فقط لئلّا تبقى النساء فقيرةً في حال تعرضها للطلاق في ما بعد.

وهنا يعتقد المحامي وسام جلاحج، وهو عضو في مجموعة تدعى «مشروع مواطنة،» أنّ النساء تتحمل العبء الأكبر أثناء الصراعات المسلحة لأنهنّ معرضات للعنف وللاعتداءات الجنسية.

ورغم ذلك فنادراً ما يتم أخذ احتياجات النساء بعين الاعتبار خلال النزاع أو في مرحلة ما بعد النزاع. لذلك يرى جلاحج أنّ على أي برنامجٍ للعدالة الانتقالية أن يقوم بأخذ الجندر (النوع الاجتماعي) بعين الاعتبار في جميع مراحل ما بعد النزاع، مثل محاكمات جرائم الحرب والحوار الوطني والتعويض عن الاصابات أو الخسائر أو السجن أو التعذيب، وإجراءات إحياء ذكرى الضحايا.

ويقول جلاحج بوجوب تحليل الأمور من مقاربة جندرية خلال إصلاح المؤسسات وإعادة بناءها. فلا بدّ من تمثيل عادل للمرأة بالإضافة إلى منحها حقوقاً متساوية في ما يتعلق بقدرتها على الوصول إلى المحاكم واللجان القانونية. كما يجب تطبيق هذه الآليات دون أي تمييز، يضيف جلاحج.

وتتخوف المنظمات النسوية في سوريا من ذكورية المجلس الوطني السوري والإئتلاف الوطني، كما هو الحال في وزارة المصالحة الوطنية التابعة للنظام، كما تقول صباح حلاق، من رابطة النساء السوريات.

وتشمل المنظمات المدافعة عن حقوق المرأة المبادرةَ النسائية، ومركزَ مساواة، ولجنةَ دعم قضايا المرأة، ورابطةَ النساء السوريات، في حين أن نسبة مشاركة النساء المقترحة في لجان الإصلاح في المستقبل هي٢٠٪ فقط.

ولا تحتوي إثنتان من هذه اللجان، وهما اللجنة العسكرية ولجنة رجال الدين، على أيّة نساء رغم أنّ اللجنة الوطنية التحضيرية للعدالة الانتقالية، التي أنشئت في إسطنبول في ٢٦ كانون الثاني/يناير من عام٢٠١٣ ، طلبت أن تكون نسبة النساء ٤٠٪ فيها.

وتشير حلاق إلى وجود نفس المشكلة مع غياب التمثيل النسائي في المجالس المحلية التي تسيطر عليها المعارضة في سوريا.

تقول حلاق: «في تجربة حلب في انتخابات المجلس المحلي كان هناك نساء ولكنهن غير متمكنات من أجل الدفاع عن وجودهن وفرض الكوتا، لذلك على الحركات النسوية فرض حضورها وبخاصة في هذه المرحلة والمراحل القادمة».

لقد تعرضت النساء في الدول التي تمر بمراحل انتقالية إلى الكثير من الانتهاكات من قبل الأنظمة والمجتمعات الذكورية، ويجب على السلطات منعُ هذه الانتهاكات خلالَ تطبيق العدالة الانتقالية في سوريا.

مريم عبد الله صحافية سورية تتلقى التدريب من «معهد صحافة الحرب والسلام» وتكتب تحت اسم مستعار.

إشراك الجماهير: دور المجتمع المدني في العدالة الانتقالية

يوسف كنعان

عامان من النزاع في سورية، خلّفا عشرات الألوف بين قتلى وجرحى ومشرّدين، وشهدا انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان ارتكبها طرفا النزاع، مما يجعل من المُلِحّ التهيئة لمرحلة عدالة انتقالية في سورية، كسائر دول المنطقة التي عاشت فترات من العنف لتغيير أنظمتها.

«في سورية كان هنالك ثورة شعبية بدأت سلمية للمطالبة بالحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية»، يقول إحسان طالب وهو عضو في ورشة حماية الوحدة الوطنية وتجريم الطائفية.

ويضيف طالب، «تم الرد على الثورة بالحلول الأمنية العنيفة وسرعان ما تحولت المواجهة إلى مواجهة عسكرية فقط. لقد تمادت السلطات في استخدام التصفية الجماعية، وقد كان انتقامها قاسياً جداً عندما ردت بالقصف المركّز على المناطق المأهولة التي فتحت أبوابها أمام الثوار».

ويعتقد طالب أنّ الثورة السورية تطورت إلى حرب قذرة تجاوزت الخط الأحمر وانتهكت قوانين الحرب بالإضافة إلى القوانين الدولية والمحلية.

وتلفت سلمى هنيدي، وهي ناشطة في لجنة الإغاثة في جرمانا، أحد أحياء دمشق، إلى أنّ الفوضى بدأت بالانتشار عندما سيطر مقاتلو المعارضة على مواقع على الأرض وخسر النظام مواقع عسكرية.

«لقد انتشرت الفوضى في صفوف المعارضة المسلحة، وأثّر هذا على هيكلية الكتائب بالإضافة إلى ولاءاتها وأهدافها»، تقول هنيدي.

وتخشى هنيدي على الثورة وأهدافها مع استمرار العنف والعنف المضاد، خصوصاً مع ظهور الحركات السلفية والمتطرفة والتي هي بعيدة كلّ البعد عن طبيعة الشعب السوري.

ويرى البعض أنّه لن تحظى أية حكومة جديدة يسيطر عليها طرف واحد بالمصداقية في مرحلة ما بعد النزاع، وذلك لأن مختلف الأطراف تتحمل مسؤولية العنف، ممّا يُرتب على منظمات المجتمع المدني أن تقوم بدورٍ حاسمٍ في الدفع بعجلة عملية العدالة الانتقالية إلى الأمام.

وعلى نقيض ما يعتقده طالب بأن لناشطي المجتمع المدني ولمنظماته دوراً محورياً في تحقيق العدالة الانتقالية، لا ترى هنيدي أن للمجمع المدني دوراً في إيقاف العنف، فهي

تعتقد أنّ هذه قضيةٌ سياسيةٌ مردها إلى المفاوضات بين النظام والمعارضة.

«لا أعتقد أن هنالك دوراً كبيراً للمنظمات المدنية والمجتمعية التي تأسست خلال الثورة في إنهاء العنف في هذه المرحلة»، وتقول هنيدي «هذة عملية سياسية مردها إلى المفاوضات بين النظام والمعارضة».

وتعتقد هنيدي أنه «سيكون دور المنظمات المدنية دعمَ السلام بعد توقف العنف».

وتضيف، «لاشك لدينا في أننا نمتلك القدرة، في المستقبل، على التأثير على عملية السلم الأهلي والمصالحة الوطنية».

وعن دور المجتمع المدني في أعمال الإغاثة تقول هنيدي»اكتسبت المنظماتُ المدنيةُ الشرعيةَ على الأرض من خلال القيام بمختلف أشكال أعمال الإغاثة مثل توفير المساعدات المالية والمساعدات الطبية والسكن والملابس، مما أكسبها ثقة الناس».

وتتابع هنيدي»هذا ما نفعله في لجنة الإغاثة في جرمانا التي تقدم الخدمات بناء على معايير إنسانية بعيداً عن السياسة، وهذا يعني أن المستفيدين من خدماتنا هم نازحون من خلفياتٍ متنوعةٍ من مؤيدي النظام ومعارضيه».

ناشطٌ يعمل في مخيمات اللاجئين، أدلى برأيه شريطة عدم نشر إسمه، يعتقد أنه يجب أن تشمل المشاورات حول العدالة الانتقالية كلاً من المهجّرين داخل سورية واللاجئين خارجها.

«بالإضافة إلى إعادة هؤلاء الناس إلى منازلهم ومناطقهم التي اضطروا إلى مغادرتها خلال النزاع، يجب الوصول إلى اللاجئين في مناطق تواجدهم وإشراكهم بفعالية في المشاورات المتعلقة بالعملية الانتقالية، نظراً للمعاناة المضاعفة التي تعرّضوا لها» يقول الناشط.

إلا أنّه قد يكون من الصعب إشراكُ السوريين المهجّرين داخل سورية وخارجها في النقاش حول العدالة الانتقالية، فقد قالت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في أوائل آذار/ مارس من عام ٢٠١٣ أن عدد السوريين الذين يعتبرون لاجئين وصل إلى عتبة المليون لاجئ.

«في ظل فرار مليون شخص، ووجود ملايين آخرين من النازحين داخلياً، واستمرار الآلاف من الأشخاص في عبور الحدود كل يوم، فإن سوريا تسير في اتجاه كارثة واسعة النطاق» قال أنطونيو غوتيريس، المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

في مثل هذه الظروف، يجب أن تؤدي المحادثات على المستوى الوطني إلى صياغة دستور جديد يمهد الطريق أمام دولةٍ ديمقراطيةٍ تقوم على سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان، ويجب أن يساعد هذا العقد الجديد على تضميد جراح الماضي المؤلم.

ويعتقد طالب بضرورة إشراك جميع السوريين في المناقشات بما في ذلك المتطرفين منهم حتى يُمكن الوصول إلى إجماع وطني حول القضايا الشائكة مثل قضية الدستور.

«نرى في منظمتنا أنّ تحقيق هذا الهدف يتضمن توثيق الجرائم والانتهاكات بغض النظر عن الطرف الذي ارتكبها، كما يتضمن الحوار مع المجموعات المتطرفة والسعي إلى الوصول إلى توافق وطني معها»، يقول طالب الذي يرى أنه يجب عدم التعامل مع هذه الجماعات بفوقية كما لايجب أن تكون نهاية المشكلة أحكاماً متحجرةً أو شموليةً. إنّ العدالة الانتقالية قضيةٌ حقيقةٌ واجتماعيةٌ وقضائيةٌ وفكرية.

من جهة أخرى، يدعم نور الدين ناصر؛ وهو عضو في حركة «معاً من أجل سوريا حرة وديموقراطية» ويرأس مكتبها في مدينة طرطوس الساحلية؛ فكرة احتواء جميع المجموعات المعارضة في المحادثات حول مستقبل سورية.

«يجب أن يكون هنالك ممثلون عن جميع المجموعات السورية في الجمعية التأسيسية بما في ذلك ممثلون عن جميع أشكال طيف المعارضة. وفي مقدمة هؤلاء يجب أن يكون هناك أشخاص شاركوا في الاحتجاجت الشعبية في المدن والبلدات السورية. كما لا بد من وجود أفراد من النظام الذين لم تتلطخ أيديهم بدماء الشعب أو بنهب ثروات الوطن» يقول ناصر.

وبالنسبة لجاد الكريم الجباعي؛ مفكر سوري ساعد في تأسيس حركة الديمقراطيين العلمانيين؛ فإن الوصول إلى اتفاقية حول دستور ديمقراطي تتطلب أن تُعامل كافة المجموعات العرقية والدينية بتساوٍ وبغض النظر عن حجمها. «ليس لكثرة أو قلة عدد أفراد هذه الجماعات أثر يُذكر على قيمتها»، يقول الجباعي.

ويؤكد الجباعي أنه يجب على الأشخاص من مجموعات سياسية وعرقية مختلفة في سورية ألا يكونوا منافقين بل صادقين مع بعضهم في عملية صياغة الدستور الجديد.

ومع استمرار النزاع في سورية، قد يلجأ المقاتلون من الطرفين إلى العنف للإفلات من العقاب، يقول محمد ديبو، وهو كاتبٌ سوريٌ مستقل. تقتضي هذه الحالات تقديم التنازلات لصالح إيقاف الحرب ووقف نزيف الدماء.

كما يجب التمييز بين المقاتلين السابقين وبين قياداتهم، عبر محاكمة كبار المجرمين مثل المسؤولين وأمراء الحرب، مقابل العقوبات المخففة للمقاتلين العاديين، لتشجيعهم على إلقاء السلاح والكفّ عن القتال.

على أنّ ذلك لا يمكن أن يشمل مرتكبي الجرائم الخطيرة، كالإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية، والتعذيب، حيث يحظر القانون الدولي منح العفو لمرتكبيها.

يوسف كنعان صحافي سوري يتلقى التدريب من «معهد صحافة الحرب والسلام» ويكتب تحت اسم مستعار.

العدالة الانتقالية: دورالإعلام الاجتماعي

علياء أحمد

تصاعدت انتهاكات حقوق الإنسان في سورية، وتعددت الأطراف التي تمارسها بعد تراجع الحراك السلمي لصالح العسكرة من قبل نظام الأسد. يستدعي هذا نشر المعلومات حول مفهوم العدالة الانتقالية على أوسع نطاق ممكن؛ فالعدالة الانتقالية تمهّد لمحاسبة المسؤولين عن الانتهاكات الإجرامية، وتشجّع على العمل على معالجة الخسائر الاجتماعية والسياسية، و تطلقُ عملية المصالحة الوطنية، بالإضافة إلى أنها تسعى إلى ضمان ألّا تتكرر أخطاء الماضي.

مما يتطلب مشاركة جميع الأطراف، وليس فقط مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الأهلية، دون إغفال أهمية دور وسائل الإعلام في الترويج لمفهوم العدالة الانتقالية وتوضيح آليّاته.

وبعد دورهما في الربيع العربي، لم يعد الغرض من المدونات ومواقع التواصل الاجتماعي مثل فايس بوك وتويتر ويوتيوب يقتصر على الترفيه والتسلية. غدت وسائل الإعلام الاجتماعية مصادرَ هامة للأخبار والمعلومات. وتحوّل مواطنون عاديون إلى صحفيين مستقلين مع انتشار ظاهرة النشاط عبر وسائل الإعلام الاجتماعي.

وسُميت الثورة التونسية، فاتحة الثورات في العالم العربي، بـ»ثورة الفايس بوك» لأنّ الشباب التونسي استخدم هذا الموقع لحشد الشارع وتحريكه.

ومع ذلك مايزال الإعلام الاجتماعي مقصراً بما يخص العدالةَ الانتقاليةَ، بحسب الناشطة التونسية مها جويني، التي تقول: «المنظمات الحقوقية ... هي من عملت على موضوع العدالة الانتقالية. لكن عبر وسائل الاتصال الاجتماعي لم يتم التطرق فعلياً للمسألة».

وتحدّثت ليلى رجيبي، الناشطة الحقوقية الليبية من جمعية طيور السلام لحقوق الإنسان، عن دور الإعلام الاجتماعي في نشر مفهوم العدالة الانتقالية وتوضيحه.

تقول رجيبي: «المفهوم مقتصرٌ على فئة المهتمين بحقوق الإنسان. أمّا في شبكات الإعلام الاجتماعي كالفيسبوك مثلاً، تلقى العدالة الانتقالية انتقاداً شديداً من عامة الناس نظراً لعدم فهم ما تعنيه العدالة الانتقالية بشكلٍ صحيح.»

وتشيرُ رجيبي إلى أنّ حملة أطلقت على موقع فيسبوك للترويج للعدالة الانتقالية في ليبيا لم تحظ إلا بعددٍ قليلٍ جداً من المتتبعين، وتقول: «العدالة الانتقالية ستبقى مجرد كلام على ورق إن لم تنتهج الحكومة سياسة الحوار بين أبناء الشعب الليبي».

يعتبر الناشط محمد العبدالله، وهذا هو اسمه المستعار، أنّ دور الإعلام الاجتماعي في موضوع العدالة الانتقالية ما يزال ضعيفاً في سوريا.

«ومطلوبٌ من العاملين في وسائل الإعلام

الاجتماعي أن يكونوا أكثر ...عقلانية،» يقول عبد الله. ويضيف موضحاً: «يجب أن يتركز همهم على توجيه الرأي العام بما يصب في مصلحة البلاد والعباد، لأن المرحلة الحالية من الحرب هي مرحلةُ تقرير مصير سوريا، وأن يحرصوا على عدم تنفير المترددين في الوقوف ضد النظام، ويبتعدوا عن الطائفية».

وتعتقد ميليا عمدوني، وهي ناشطة في الإغاثة، أنّ بإمكان الإعلام الاجتماعي المساهمة في نشر مفاهيم العدالة الانتقالية لدى شرائح كبيرة من المجتمع.

وتضيف عمدوني: «نحن جيلٌ غُيّب لفترة طويلة عن كل هذه المفاهيم، والآن نختبر معناها من جديد والكيفية التي يتم فيها مناقشتها وطرحها على مواقع التواصل الاجتماعي مهمة جداً، فهي خطوة من الألف ميل من خطوات احترام الرأي والرأي الآخر».

ويرى مدير مكتب سراقب في مركز المجتمع المدني والديمقراطية إياس قعدوني أنّ « الإعلام الاجتماعي وسيلةٌ ناجعةٌ لا لنشر الفكر، ولكن لتهيئة الناس لتقبله».

ويعتقد قعدوني أنّ العدالة الانتقالية بحاجة الى التطبيق، لكن في سوريا: «هناك تقصير من قبل الإعلام الاجتماعي في الترويج للعدالة الانتقالية، فلا يوجد نشاط داعم للعدالة الانتقالية بشكل واضح».

ويرى الناشط الإعلامي وسيم حسن أنّ الإعلام الاجتماعي «أحد أهم الأدوات» لإشراك الشباب والناشطين في حملات التوعية مما «يجعلهم جزءا أساسياً من مشروع معين».

ويتيح التدريب على استخدام وسائل الإعلام الاجتماعي تعليم الأشخاص كيفية توثيق انتهاكات حقوق الإنسان والضغط على المسؤولين، كما يشكل وسيطاً بين الناس والجهات الموثوقة المعنيّة بمتابعة انتهاكات حقوق الإنسان.

ويعتقد الناشط الإعلامي يوسف كنعان، وهذا هو اسمه المستعار، أنّ لمقابلة الضحايا ونشر قصصهم عبر الإعلام الاجتماعي دورٌ بالغ الأهمية في تحقيق العدالة الانتقالية.

ويقول كنعان: «إن إشعار الضحايا الصامتين بوجود من عانى مثلهم سيشجعهم للحديث عمّا تعرضوا له، ويساهم بكشف الحقيقة ومحاسبة الجُناة».

ويضيف كعنان أنّ على جامعي هذه القصص الحذر فإجراءُ المقابلات مع ضحايا انتهاكات حقوق الانسان يختلف عن إجراء أنواع المقابلات الأخرى. « يجب إعلامُ الضحية أنّ اللقاء للنشر وأنّه سيساهم في توثيق الحالة لتستخدم من قبل جهات حقوقية»، يقول كنعان. ويضيف أنّه على الصحفي أو الصحفية التأكد من «إشعار الضحية بالأمان وأنّها لن تتعرض لأذية، من خلال عدم الكشف عن إسمها دون الحصول على موافقتها أولاً».

علا، وهي ناشطة في أعمال الإغاثة طلبت ألا يُنشر إسمها، تم اعتقالها من قبل سلطات الأمن قبل أربعة أشهر. تروي تفاصيل اعتقالها: «جاؤوا إلى منزلنا في منتصف الليل تقريباً واقتادوني مع أخي بدون أن يوجهوا اتهاماً لنا، ما أتذكره بقوة قدرتهم على المراوغة وبث الوعود وإعطاء الأمل كل هذا ليحولوني إلى أداة لهم تعطيهم المعلومات. وعندما لم يستطيعوا عملوا على تحطيم نفسيتي».

«خرجت بعد شهر لعدم وجود أدلة ضدي،» تقول علا. وتضيف: « هذا الشهر عادل في قساوته كل ما عشته في حياتي، ولا أعتقد أنني أستطيع نسيانه ... بسهولة».

وتقول علا أنّها لا تحب الناشطين والصحفيين الذين يطرحون عليها أسئلةً مغلقةً لا تتحمل سوى إجابة 'نعم' أو 'لا'. وتضيف علا: «أفضل أن تكون الأسئلة مفتوحة وأستطيع التعبير عما يجول بخاطري بحرية وعما أعتقد أنّه مهم ويمسني بشكل شخصي بدون تدخل من المُحاوِر».

وتقول إيمان، وهي امرأة سوريّة اعتقلت لثلاثة أشهر بدون تهمة واضحة وطلبت منا عدم نشر إسم عائلتها، أنّ بعض الناشطين أراد استخدام قصتها لأهداف سياسية بعد خروجها، وطلب منها الإدّعاء بأنها تعرضت للاغتصاب للإمعان في إدانة النظام، ولكنّها رفضت.

«هل يجب أن تتعرض الأنثى لاعتداء جنسي حتى نعترف أنّه تم انتهاكها؟» تتساءل إيمان. وتضيف: «ألا يكفي حجز حريتي، واعتقالي تعسفياً، وتعذيبي نفسياً؟»

تقول إيمان أردت أن «أعبر عما حدث معي خدمة للحقيقة، ولأثبت بأنني لست مخطئة عندما أدافع عن حرية أفكاري».

تعرض كثيرٌ من الناشطين الإعلاميين والقائمين على صفحات الفيسبوك المؤيدة للثورة للاعتقال والملاحقة بسبب توثيقهم للانتهاكات، وقد اعتُقل بعضهم من قبل الثوار حين تناولوا الممارسات الخاطئة لمقاتلي المعارضة.

ومثال هذا قصةُ مصعب حمادي الذي اعتقله الثوار لأنّه نشر معلومات حول عمليات السرقة وإجبار الناس على دفع أتاوات مقابل حمايتهم. تمكن حمادي، في ما بعد، من الهرب.

لا يخدم التركيزُ على انتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها طرف دون غيره الحقيقةَ. ويتطلّب الوصول إلى الحقيقة ونشرها الإقدام على المخاطر ممّا قد يؤذي الصحفيين والناشطين الإعلاميين، لذا يجب مراعاة قواعد الأمن والسلامة قدر المستطاع.

يجب الحؤول دون وجود الصحفيين أو الناشطين الإعلاميين على الجبهات الساخنة دون حماية، أو العمل في أماكن لا يعرفون أحداً فيها ممّا قد يعرّضهم للمُساءلة بتهمة التجسس. كما عليهم الحرص على ألا يخالفوا القانون بحمل السلاح أو المواد الممنوعة.

تقوم وسائل الإعلام الإخبارية والإجتماعية بدورٍ حساسٍ في نشر المعلومات في المجتمع السوري، كما تواجه وسائل الإعلام الإجتماعي تحدي ملء الفراغ عندما يتعلق الأمر بتقديم محتوىً إخباري موثوق، وذلك لأنّ وسائل الإعلام الإخبارية المعروفة أصبحت على درجة عالية من التسييس. ومن الأهمية بمكان، إذ يستمر النزاع، أن تروّج وسائل الإعلام الإجتماعي لمفاهيم العدالة الانتقالية بما يُمكِّن سوريا من إيجاد مستقبل من السلام والمصالحة.

علياء أحمد صحافية سورية تتلقى التدريب من «معهد صحافة الحرب والسلام» وتكتب تحت اسم مستعار.

معالجة قضايا الاختفاء القسري في سوريا

رضوان زيادة

يعتبر الاختفاء القسري من الأعمدة التي قام عليها النظام الاستبدادي في سوريا منذ أوائل الثمانينيات من القرن الماضي عندما أدت المواجهات المسلحة بين الإخوان المسلمين وحكومة حافظ الأسد إلى اختفاء العديد من المواطنين.

ويبقى مصير العديد من الأشخاص المفقودين مجهولاً. وعادة ما تشير كلمة «مفقود» إلى شخص اختفى دون وجود أية صلة بين اختفائه والجهات الرسمية، إلا أنّها تعتبر أيضاً مرادفاً لعبارة الاختفاء القسري، وعادة ما تستخدم بهذا المعنى في الوثائق القانونية السورية.

اختفى ما يقدّر بـ ١٧,٠٠٠ شخص بين عامي ١٩٧٩ و١٩٩٠ في السجون السورية ومراكز الاعتقال، وتقول بعض المصادر أنّ عدد هؤلاء يناهز الـ ٢٥,٠٠٠.

وقد تضاعفت حالات الاختفاء القسري في سوريا منذ اندلاع الانتفاضة في آذار/ مارس من عام ٢٠١١، ومن الصعوبة بمكان التحقق من أعداد الأشخاص المفقودين. وحسب الشبكة السورية لحقوق الإنسان، فقد تم اعتقال ١٩٤,٠٠٠ شخص في سوريا منذ منتصف آذار/ مارس من عام ٢٠١١. وتقدّر الشبكة أنّ ٦٠,٠٠٠ من هؤلاء اختفوا قسرياً. ويبقى من الصعب التحقق من هذه الأرقام لأسباب عدة، منها أنّ عائلات الضحايا عادة ما ترفض التحدث إلى المحققين في انتهاكات حقوق الإنسان خوفاً على حياة أقاربها المعتقلين.

ويعدّ كلّ من الاعتقال السياسي والاختفاء القسري من أبرز انتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها النظام السوري. وفي واقع الحال، كثيراً ما كان الاعتقال السياسي من قبل الفروع الأمنية مقدمةً للاختفاء القسري الذي عانى منه العديد من السوريين.

وعادة ما يعتقل السوريون من منازلهم أو أماكن عملهم أو لدى وصولهم إلى المطار عائدين من الخارج. ولا يمتلك المعتقلون أي فرصة للاعتراض أو الحصول على المشورة القانونية أو الاتصال بعائلاتهم. ومن المعتاد أيضاً ألا تُعرّف الجهات الأمنية التي تقوم بالاعتقال عن نفسها أو تصرّح عن سبب الاعتقال للمعتقلين أو لعائلاتهم، وفي بعض الأحيان لا يعود الشخص المطلوب بعد أن يتم استدعاؤه إلى أحد الفروع الأمنية.

كما لا تحصل عائلات المعتقلين على أجوبة حاسمة حول المكان الذي آل إليه أحباؤها عندما تسأل عنهم في الفرع الأمني الذي اعتقلهم، كما قد ينكر الفرع اعتقالهم. ويعني التعرض للاعتقال على هذا النحو أن يتعرض المعتقلون لمعاملة غير إنسانية، مما يكون له آثار خطيرة على المعتقلين وعائلاتهم، وتكون آثار ما يحدث بعد الاعتقال المبدئي أخطر.

ويسمح كل من انعدام السيطرة على ممارسات الأجهزة الأمنية، وغياب سيادة القانون وعدم وجودعملية قضائية مستقلة وشفافة تحكم هذه الحالات بأن تتصرف هذه الأجهزة بوحشية. ويعدّ التعذيب أداة شائعة الاستخدام للحصول على الاعترافات، كما يشرح عبد الحي السيد في مقالته المنشورة في عام ٢٠٠٢ تحت عنوان «مسؤولية الأجهزة الأمنية عن أخطائها في سوريا إطار القانون السوري.»

ولم يزدد هذا الواقع إلا سوءاً منذ بداية الانتفاضة في سوريا. وأشارت منظمة العفو الدولية في تقريرها حول الاختفاء القسري في سوريا منذ الانتفاضة إلى أنّه:

«منذ اندلاع الانتفاضة في سوريا ونحن نشهد تصاعداً كبيراً في استخدام حوادث الإخفاء القسري من جانب السلطات بغرض إخراس المعارضة، ونشر الخوف في أوساط أهالي المختفين وأصدقائهم».

وتهدف هذه الممارسات إلى «إخافة المجتمع وإخماد الثورة»، يقول أنور البني، وهو محامي دفاع مخضرم ومدافع عن حقوق الإنسان يقيم في دمشق.

وتعتقد منظمتان دوليتان هما منظمة العفو الدولية ومنظمة هيومن رايتس ووتش أن معظم الموقوفين في سوريا معقتلون في ظروف ترقى إلى الاختفاء القسري. وتقدّر منظمة العفو أنّ عدد السوريين المعتقلين يصل إلى عشرات آلاف السوريين دون أن تمتلك أعداداً محددة.

وتقول التقارير بأنّه يتم حجز الموقوفين في أحد الفروع الأمنية خلال فترة التحقيق المبدئي، قبل أن يتم تحويلهم إلى أحد السجون المخصصة للسجناء السياسيين، مثل سجن تدمر أو عدرا أو سجن صيدنايا أو المزة العسكريين.

إلا أنّ شهادات العشرات، إن لم يكن المئات، من المعتقلين السابقين تثبت أنّ آلاف الأرواح أزهقت دون أي توثيق قانوني، مع بقاء مصير هؤلاء الأشخاص مجهولاً بالنسبة لعائلاتهم ومجتمعاتهم. كما تعرض الموقوفون إلى الاختفاء القسري لأشهر أو حتى سنوات، عندما تم تحويلهم إلى أكثر من فرع أمني أنكرت جميعها وجود السجين مما جعل مكانه ومصيره مجهولين تماما لدى عائلته.

ستكون معالجة العدد الكبير من قضايا الاختفاء القسري التي حدثت في عهدي بشار الأسد وحافظ الأسد وتسويتها مهمةً أساسية وضرورية بالنسبة للحكومة والقادة السوريين الجدد في الفترة القادمة من العدالة الانتقالية في سوريا.

ويجب أن تكون قضية الأشخاص المفقودين أولوية لأية حكومة تأتي بعد سقوط نظام الأسد، وهي أولوية مهمة لسببين: أولاً ارتفاع عدد الأشخاص المفقودين، وثانياً أنّ لعائلات المفقودين الحق في معرفة مصير أحبائها. سيسبب غياب استراتيجية للتعامل مع هذا الموضوع منذ الأيام الأولى لأي حكومة مؤقتة مصدراً كبيراً لعدم الاستقرار في البلاد.

لتجنب أية أزمة في المستقبل، يجب أن تتعامل الحكومة المؤقتة مع كامل قضية المفقودين، بما في ذلك فتح جميع الملفات الموجودة لدى الحكومة وأجهزتها بغرض التحقيق فيها. ويجب أن يكون للمجتمع المدني دور بارز في هذا الشأن، ألا وهو جمع جميع المعلومات من العائلات.

وعلى التوازي، يجب إقرار قانون عام للعدالة الانتقالية، يتطرق إلى قضية الاختفاء القسري إنطلاقا من نص «الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري»، ويسعى إلى تحميل الحكومات السابقة المسؤولية. كما يجب أن يضمن هذا القانون حق العائلات بتلقي التعويضات.

تمت مواجهة موضوع الاختفاء القسري على مدى عقود باللامبالاة والصمت الرسميين، وكان من غير المسموح الحديث عن تفاصيل هذه المأساة على الملأ. لقد تبنت السلطات السورية سياسة التعتيم على الحقائق عوضاً عن تقديم العدالة للضحايا وتعويضهم، والآن هو الوقت المناسب لبدء التخطيط للتعامل مع هذه الخطايا التي ارتكبت بحق الشعب السوري وهؤلاء الذين اختفوا وعائلاتهم. تحيي الأمم المتحدة في ٣٠ آب/ أغسطس من كل عام «اليوم العالمي لضحايا الإخفاء القسري»، إلّا أن عائلات الضحايا يعيشون ذكرى إخفائهم كل يوم.

رضوان زيادة مدير تنفيذي في «المركز السوري للدراسات السياسية والاستراتيجية» في واشنطن؛ مدير «مركز دمشق لدراسات حقوق الإنسان» في سوريا؛ باحث زائر في جامعة ليهاي الأميركية؛ زميل «معهد السياسات الاجتماعية والتفاهم» في واشنطن؛ ومديرالتحرير في مشروع «العدالة الانتقالية في العالم العربي».

توثيق الأدلة وجمعها من أجل العدالة الانتقالية

وائل سواح

مع إطلاق أول رصاصة على المتظاهرين السلميين في سوريا، فقدت الحكومة السورية شرعيتها وأصبحت عبئاً على البلاد والشعب والمنطقة والعالم.

اليوم وبعد مقتل أكثر من ٧٠,٠٠٠ ألف سوري، ونزوح ثلاثة ملايين في الداخل وإلى الخارج، واعتقال الآلاف وتعذيبهم واغتصابهم، لا يوجد أدنى شك بعدم شرعية مطالبة حكومة الرئيس بشار الأسد بالسلطة. كما لم تعد الأسئلة المطروحة اليوم تدور حول «إن» كان الأسد ونظامه سينهاران، بل أصبحت الأسئلة تدور حول «متى» و«كيف» سيحدث هذا الانهيار.

وفي هذه الأثناء، تردُّ العديد من مجموعات المعارضة المسلحة على عنف الحكومة بعنف مشابه. وتسيطر بعض المجموعات المتطرفة اليوم على بعض مناطق البلاد التي أجبرت أشكال سيطرة الحكومة على الخروج منها، وتستخدم هذه المجموعات، التي تستوحي نهجها من الإسلاميين المتطرفين، أسالباً مشابهةً لأساليب الحكومة، إذ تُظهر الأدلة تعرض الموالين الحكومة، بما فيهم المدنيين، للقتل بوحشية أو للتعذيب.

يجب أن تبدأ عملية العدالة والمساءلة بمجرد تغيير النظام في سوريا. وتعدُّ عملية العدالة الانتقالية أأمن طريقة حتى تتقدم سوريا الجديدة باتجاه الديمقراطية، مع تكبد أقل ما يمكن من الخسائر الاجتماعية، وستضمن هذه العملية العدالة للشعب وللبلاد، دون أن تدفع بهذه الأخيرة إلى مستنقع الانتقام وتصفية الحسابات.

ويعتبر توثيق الانتهاكات للقانون الدولي الإنساني وللقانون الدولي لحقوق الإنسان أولى خطوات العدالة الانتقالية، وتحتاج هذه الخطوة إلى إنجازها باستقلالية ومهنية.

هذا وقد وضع خبراء العدالة الانتقالية معايير وإجراءات لتوثيق الانتهاكات خلال النزاعات، وعلى عملية التوثيق في سوريا أن تلتزم بهذه المعايير، إن كانت تريد أن تكون فعالة ومعترفاً بها من قبل اللاعبين الدوليين والمحليين.

كما تعدُّ كلٌّ من النزاهة والموضوعية أساسيتين لتحقيق عدالة انتقالية حقيقية في سوريا. فعلى الرغم من احتمال كون الحكومة السورية مسؤولةً عن القسم الأعظم من الانتهاكات التي حدثت في البلاد، لا بدّ من محاسبة المجموعات المسلحة التي تنتهك القانون الدولي لحقوق الإنسان أيضاً، وبغض النظر عن عدم دعم الكثيرين لهذا الطرح.

ويجب أن يتم جمع المعلومات من مختلف

المصادر، والتحقق منها وتحليلها وتخزينها على نحو آمن، إلى أن يصبح من الممكن استخدامها. ويقوم آلاف الأشخاص في السياق السوري بجمع الأدلة من أجل مرحلة العملية الانتقالية، لكن للأسف دون أن يكون هؤلاء الأفراد أو هذه المجموعات قد تجهزوا وتلقوا التدريب المناسب قبل اندلاع الانتفاضة في بلادهم.

لذا، يعتبر تزويد هؤلاء الأشخاص بالتدريب المناسب عاملاً حيوياً، ليتمكن السوريون من امتلاك أدلةٍ يمكن تقديمها في المحاكم الدولية أو المحلية. ويجب أن يغطي التدريب المعايير القانونية المعنية بالجرائم المحتملة، كما يجب أن يتعلم المتدربون كيفية تسجيل الأدلة وقياسها، والحفاظ عليها بما يتوافق والمعايير الدولية، ويمكن لتدريب من هذا النوع أن يزيد من مصادر الأدلة المجموعة وكميتها والرقعة الجغرافية التي تغطيها.

وعسى ألّا تكون العدالة الانتقالية في سوريا عدالة المنتصر وحسب، مع أنّ التاريخ يظهر أنّه عادة ما تكون محاكمات ما بعد الحرب مسرحيات يعاقب فيها الفائزون الخاسرين على أضرار الحرب ومعاناتها.

يجب أن لا تشمل العدالة المدنيين الذين قتلوا واعتقلوا وأصيبوا في الثورة فقط، بل يجب أن تشتمل على الجنود والمسؤولين الأمنيين الذين أجبروا على اضطهاد الناس، ويجب معاملة هؤلاء الجنود والمسؤولين بإنصاف.

وسيكون حتى هؤلاء الذين ساعدوا في ارتكاب العنف من الرابحين، وإن توجب عليهم دفع ثمن ما، كأن يعترفوا بما أُمروا بالقيام به ويعتذروا من الضحايا علناً، وذلك أنّهم لن يريحوا ضمائرهم فقط، بل وسيشاركون في إعادة بناء سوريا الجديدة.

وتكرّس الكثير من المجموعات في سوريا وقتها وطاقتها لتوثيق الانتهاكات، وجمع الأدلة من أجل إقامة العدالة الانتقالية. بإمكاننا تقسيم هذه المجموعات إلى عدة فئات:

١. المنظمات السورية التي تعمل على مستوى وطني مثل مركز توثيق الانتهاكات، شهداء، والشبكة السورية لحقوق الإنسان، والمرصد السوري لحقوق الإنسان والهيئة السورية للعدالة والمساءلة؛

٢. المنظمات السورية التي تعمل على مستوى المناطق، مثل أحفاد الكواكبي في حلب (والكواكبي هو مفكر وعالم دين مشهور من القرن التاسع عشر من حلب)؛

٣. المنظمات السورية التي تركز على نوع معين من الانتهاكات مثل رصد، التي توثّق انتهاكات الممتلكات، ودومينو، التي تركز على المصابين بعجز دائم؛

٤. وكالات أنباء سورية بعضها مستقل والبعض الآخر ذو ارتباطات بالمعارضة، وتقوم بتغطية الأحداث في سوريا وعادة ما يكون لديها القدرة على التوثيق المباشر، مثل أخبار أورينت، وأخبار شام و أخبار أوغاريت. وتعتمد هذه الوكالات على الصحفيين المدنيين والناشطين، وعلى المصورين ومصوري الفيديو على الأرض في سوريا. ويميز هذه الوكالات عن غيرها قدرتها على التوثيق المباشر، خصوصاً عندما يتعلق الأمر بتصوير الفيديوهات والتقاط الصور والحصول على شهادات المعنيين أنفسهم.

٥. منظمات وجهات حكومية دولية، ومنظمات حكومية وغير حكومية تقوم هي أيضاً بجمع الأدلة.

وتتضمن التحديات التي يواجهها التوثيق في سوريا الوضع الأمني المتردي هناك؛ وعدم تنسيق الجهود؛ وغياب منهج مهني دولي قانوني؛ وغياب معايير مناسبة للتحقق من المعلومات؛ وعدم تغطية كامل المناطق والمجموعات السكانية المتضررة.

ولابدّ من معالجة هذه التحديات حتى تكتمل الجهود المبذولة في سبيل توثيق الانتهاكات.

وتحاولُ جهة جديدة، أن تملأ هذه الفجوة؛ هذه الجهة هي المركز السوري للعدالة والمساءلة، وهي منظمة غير ربحية تعمل على جمع البيانات حول انتهاكات حقوق الإنسان والمقارنة بينها والتدقيق فيها وتحليلها باستخدام مستودع شامل للبيانات. كما يقدم المركز التدريب والموارد والدعم لمجموعات محلية، بالإضافة إلى إجراء الأبحاث وتقديم التحاليل لصياغة سردية حول انتهاكات حقوق الإنسان المتعلقة بالنزاع في سوريا.

أخيراً، ما الذي يجب فعله بكمِّ البيانات المجموعة حول الانتهاكات المرتكبة في سوريا؟ ستكون الخطوة التالية، إن نجحت الجهود في تجميع البيانات في مستودع واحد آمن، هي حماية هذه البيانات والتأكد من تقديمها للهيئات القضائية المناسبة الموكل إليها البحث في الملف السوري.

هنالك سيناريوهان لوضع سوريا في المستقبل: الأول هو سقوط الحكومة الحالية واستبدال حكومة ديمقراطية بها؛ والثاني أقل وضوحاً وقد يتضمن إستعادة النظام للسيطرة الكاملة على البلاد، أو جمود طويل الأمد يسبب الفوضى وحرب أهلية مستمرة، أو ظهور دولة سلطوية أخرى يؤسس لها ،على سبيل المثال، الجيش أو مجموعة دينية محافظة.

في السيناريو الأول، يجب تسليم أدلة العدالة الانتقالية إلى النظام القضائي المحلي، الذي يجب دعمه بالخبرات القانونية الدولية. أما في السيناريو الثاني، فيجب استمرار جمع البيانات وبذل الجهود لاقناع المجتمع الدولي بالمساعدة على إنهاء سفك الدماء، وفرض إجراءات العدالة الانتقالية بما يعود بالفائدة على جميع السوريين.

ليس هدف العدالة الانتقالية القصاص فحسب، بل المصالحة والمسامحة كذلك.

وائل سواح باحث سوري يعمل على مواضيع متعلقة بالمجتمع المدني في سوريا. سواح عضو في «الندوة السنوية للدراسات القانونية في الشرق الأوسط» في جامعة يال الأميركية؛ عضو المجلس الإداري في «المركز السوري للإعلام وحرية التعبير» في دمشق؛ عضو مؤسس في «الرابطة السورية للمواطنة» ؛ رابطة العقلانيين العرب» في باريس؛ ومحرر موقع «الأوان» للدراسات العلمانية.

الفصل العاشر

إصلاح النظام القضائي السوري

رضوان زيادة

خلال فترة تناهز الأربعين عاماً، قامت عائلة الأسد الحاكمة ببناء هيكل ضخم وحصين للسيطرة على الشعب السوري، وتجسد هذا في إدارات أجهزة المخابرات الأربعة التابعة للحكومة، واحتكار البعث للوصاية في البلاد، كما تجسد أكثر ما تجسد في منظومة القوانين السورية وهيكلية النظام القضائي السوري.

تم استخدام المحاكم السورية على مدى عقود كأداة بيد عائلة الأسد لقمع المعارضين، ومعاقبة هؤلاء الذين يشككون في المنظومة القائمة، وكانت نتيجة ذلك أن فقد النظام القضائي في البلاد كل مصداقيته أمام الشعب السوري.

وحتى يصبح من الممكن بدء مرحلة جديدة من المصداقية وبناء نظام قضائي يتمتع بثقة الشعب، لا بدّ من إلغاء عدد من القوانين السورية، وتفكيك جزء كبير من النظام القضائي نفسه أو إعادة هيكلته.

حالة الطوارئ

في الثامن من آذار/ مارس من عام ١٩٦٣، أعلن المجلس الوطني لقيادة الثورة في حزب البعث حالة الطوارئ «في جميع أنحاء الجمهورية العربية السورية ... وحتى إشعار آخر».

ومهد هذا الإعلان الطريق أمام قوانين سمحت بانتهاكات واسعة لحقوق الإنسان في سوريا. وكان الهدف من هذه القوانين منع معارضي المسؤولين البعثيين من القيام بانقلاب، كما مكّنت هذه القوانين البعثيين من قمع خصومهم، سواءً أكانوا حقيقيين أو محتملين.

ومع إعلان حالة الطوارئ ذهبت أدراج الرياح الضمانات الموجودة في صلب الدستور للمواطنين السوريين بعدم التعرض للتعذيب أو المعاملة اللاإنسانية أو العزل عن العالم الخارجي.

ووضع تفعيل حالة الطوارئ جميع القوى الأمنية الداخلية والخارجية رهن إشارة «الحاكم العسكري»، الذي يُعينه رئيس الوزراء، مما فتح الباب على مصراعيه أمام الفوضى والتصرفات التعسفية الخاضعة لأهواء أصحاب النفوذ.

واستخدمت هذه الصلاحيات لملاحقة واعتقال وتعذيب والتخلص من المواطنين.

ولم يكن من صلاحيات أي جهة أخرى مراجعة تصرفات أصحاب النفوذ هؤلاء أو الاعتراض عليها، وارتكبت الجرائم تبعاً لمواقف طائفية أو حزبية أو عقائدية متطرفة، دون أي اعتبار للضوابط القانونية أو الدستورية أو حتى حقوق الإنسان وحرمة خصوصياته.

كما سمح قانون الطوارئ للحاكم العسكري بإرسال المشتبه بارتكابهم لانتهاكات إلى المحاكم العسكرية، وبالتضييق على قدرة الناس على التجمع والسكن والحركة كيفما أرادوا، وبالأمر

بإجراء تحقيقات حول أي شخص وفي أي وقت.
واستمر فرض حالة الطوارئ هذه حتى عام ٢٠١١، عندما تم إنهاء العمل بها نظرياً بهدف تهدئة جماهير المتظاهرين الذين أشعل جذوتهم الربيع العربي فتجمعوا في جميع أنحاء البلاد في مظاهرات سلمية للمطالبة بإصلاحات حكومية.
إلا أنّ رفع حالة الطوارئ لم يغير، للأسف، الكثير من الحقائق على الارض، فقد استمر انتهاك حقوق هؤلاء الذين اعتبروا تهديداً للنظام من قبل المسؤولين الأمنيين المتمتعين بالحصانة.
ويستمر انتهاك حقوق السوريين اليوم كما الأمس، إذ يقوم العاملون في الأجهزة الأمنية بتوقيف المواطنين السوريين واعتقالهم وتعذيبهم وسجنهم يومياً. ولا يمتلك السوريون أنفسهم أيّة موارد قانونية للدفاع عن حقوقهم، بل حتى أنّ القوانين السورية تجعل من شبه المستحيل محاكمة موظفي الحكومة الذين يرتكبون وارتكبوا انتهاكات لحقوق الإنسان.

قانون حماية الثورة و الحصانة الممنهجة

من القوانين التي تقوّض من حريات السوريين قانون حماية الثورة، الذي تم سنُّه في ٧ كانون الثاني/ يناير من عام ١٩٦٥. ينص هذا القانون على معاقبة أي شخص ينتقد الدولة «بالفعل أو القول أو كتابةً، أو عبر أية وسيلة تعبير أو نشرأخرى».
كما أجاز هذا القانون معاقبة «التظاهرات أو التجمعات أو أعمال الشغب والتحريض عليها أو نشر البلبلة وزعزعة ثقة الجماهير بأهداف الثورة»، بـعقوبات تصل إلى « الأشغال الشاقة أو السجن مدى الحياة، وقد تصل إلى أحكام أكثر صرامة».
وتتألف أحكام هذا القانون من عبارات مبهمة، جعلت من الممكن تفسير أي شكل من أشكال التعبير على أنه منافٍ لما يرغبه حزب البعث الحاكم، مما أدى إلى قمع المعارضين السياسيين على جميع المستويات دون أية شفقة، وحماية حزب البعث من التعرض لأي نقد.
واستخدمت السلطات السورية هذا القانون لسد جميع السبل أمام المعارضة وتخويف أي شخص قد يختلف مع النظام الحاكم، وتم تجريم كل عبارة أو تصرف أو نشرة أو تصريح يتعارض مع السلطة.

من جهة أخرى، يعتبر المرسوم رقم ١٤ الصادر في ١٥ كانون الثاني/ يناير من عام ١٩٦٩ مثالاً آخر عن القوانين التي قوّضت الحريات السورية، فقد منح هذا القانون العاملين في إدارة المخابرات العامة الحماية من الملاحقة «عن الجرائم التي يرتكبونها أثناء تنفيذ المهمات المحددة الموكولة إليهم». ولايمكن ملاحقة المسؤولين إلا بأمر من رئيس الإدارة فقط.
وسمح هذا المرسوم للأجهزة الأمنية بالتدخل في شؤون المواطنين الخاصة، دون محاسبتها على الجرائم التي ارتكبتها خلال أداء عملها، مما أدى إلى سيطرة هذه الأجهزة الأمنية على حياة السوريين اليومية وتدخلها فيها.
كما منعت قوانين أخرى مثل المادة ٧٤ من قوانين التنظيمات الداخلية في إدارة أمن الدولة والصادرة في ٢٥ أيار/ مايو من عام ١٩٦٩ السوريينَ من ملاحقة موظفي إدارة أمن الدولة قضائياً عن جرائم ارتكبوها خلال معرض القيام بعملهم.
وأكّدتَ على هذه الحصانة مراسيمُ جديدة صدرت مؤخراً وتمنع ملاحقة عناصر الشرطة والأمن السياسي والجمارك دون الحصول على موافقة قائد الجيش والقوات المسلحة، كما منح أحد هذه المراسيم هذه الحصانة إلى المنتدبين أو المعارين أو المتعاقدين لفترة مؤقتة مع أي من هذه الجهات.

المحاكم الاستثنائية

تستخدم الحكومة السورية حتى يومنا هذا مجموعةً من المحاكم الخاصة والميدانية والعسكرية، لملاحقة المدنيين السوريين المنخرطين في نشاطات تعتبر تهديداً للدولة وسجنهم، الأمر الذي يمكّن النظام القضائي السوري من إرسال الآلاف من المتظاهرين السلميين إلى سجون سرية.
من جهة أخرى، استحدثت محكمة أمن الدولة العليا في ٢٨ آذار/ مارس من عام ١٩٦٨بموجب المرسوم التشريعي رقم ٤٧، وتم تشكيل المحكمة من رئيس وقاضيين أحدهما مدني والآخر عسكري، يرشحهما الحاكم العسكري.
استبدلت هذه المحكمة الخاصة المحاكمَ العسكرية، ووسعّت من نطاق المحاكمات الميدانية العسكرية الخاصة لتشمل المدنيين أيضاً. كما نص المرسوم على أنّ بإمكان المحكمة النظر في القضايا المتعلقة بـ«جميع الأشخاص من مدنيين وعسكريين مهما كانت صفتهم أو حصانتهم».
إلا أنّ أهم مافي الأمر هو أنّ إحدى مواد المرسوم خوّلت محكمة أمن الدولة العليا محاكمة جميع معارضي النظام، أياً كان شكل معارضتهم، حتى وإن بالقول فقط. هذا وجعل قانون حماية الثورة وعددٌ من المراسيم والمواد اللاحقة «أمن النظام» مساوياً لـ «أمن الدولة»، كما قامت محكمة أمن الدولة العليا بفرض عقوباتها على أي شخص اعتبرته السلطات ناشطاً، مع كون الإسلاميين و غيرهم من المعارضين أبرز من تعرض لهذه العقوبات.
وخلاصة القول أيضاً أنّ محكمة أمن الدولة قامت، بالإضافة إلى مجموعة من المحاكم الميدانية والعسكرية المختلفة، بسجن مئات المعارضين اليساريين، وناشطي حقوق الإنسان لفترات طويلة. ولم تعرف أيّة أخبار عن البعض من هؤلاء مذاك، في حين لم يتم اكتشاف آثار بعضهم الآخر إلا بعد ثلاثين عاماً.

إصلاح النظام

سيتطلب بناء نظام يؤمن السوريون ويثقون به الكثير من الجهود والالتزام. يجب إلغاء جميع القوانين المصممة لمنع حرية التعبير ومنح الحصانة للأفراد العاملين في الحكومة السورية، كما يجب إعادة تنظيم جميع المحاكم الخاصة والميدانية والعسكرية، على أن يتم تحويل معظم القضايا إلى محاكم مدنية شفافة ومستقلة ومسؤولة أمام الشعب.
لا شك أنّه لابد من الإبقاء على نظام قضائي عسكري، إلا أنه يجب تحديد صلاحيات المحاكم العسكرية بمحاكمة العسكريين فقط مع إيجاد هيكليات موازية لضمان الرقابة والمساءلة.

رضوان زيادة مدير تنفيذي في «المركز السوري للدراسات السياسية والاستراتيجية» في واشنطن؛ مدير «مركز دمشق لدراسات حقوق الإنسان» في سوريا؛ باحث زائر في جامعة ليهاي الأميركية؛ زميل «معهد السياسات الاجتماعية والتفاهم» في واشنطن؛ ومديرالتحرير في مشروع «العدالة الانتقالية في العالم العربي».

إصلاح القطاع الأمني في سوريا ما بعد الأسد

وائل سواح

تعتبرُ سوريا دولةً بوليسيةً، كان هذا هو الحال تحت حكم الرئيس السابق حافظ الأسد ويستمر كما كان عليه تحت حكم إبنه وخليفته، بشار الأسد. فلطالما كان للقوى الأمنية، وعلى وجه التحديد المخابرات الداخلية والأجهزة الأمنية (أو ما يعرف بالمخابرات)، كلمتها في أكبر القضايا السياسية جنباً إلى جنب مع تدخلها في حياة المواطنين اليومية.

في عام ١٩٨٤، همّش حافظ الأسد الجيشَ وعزّز من سلطات أجهزة المخابرات، وذلك بعد تعرضه لتهديد مباشر من بعض فرق الجيش التي كانت تحت قيادة أخيه رفعت. ومذّالك، أصبح للمخابرات تأثيرٌ على الترشيح لجميع المناصب الحكومية ابتداءً من الوزراء وانتهاءً بأصغر الوظائف شأناً.

وفي عام ٢٠٠٥، أصدر بشار الأسد مرسوماً يقضي بأنّ موافقة المخابرات لم تعد مطلوبة للقيام بـ ٧٣ عملٍ، وتفاجا السوريون عندما علموا أنّ موافقة المخابرات كانت مطلوبة في السابق لافتتاح حتى ولو ،على سبيل المثال، مخبز صغير.

وبخلاف العديد من الدول البوليسية الأخرى، مثل تونس تحت حكم الرئيس المخلوع زين العابدين بن علي، تسّلّمت جهات مختلفة ومتنافسة في ما بينها مهامَ الأمن الوطني والمخابرات في سوريا تحت حكم حافظ الأسد. وكان لكلّ من هذه الجهات عملاؤها، وأجهزة جمع المعلومات والسجون الخاصة بها، كما أنّ كلاً منها عملت مستقلةً عن الأخرى دون أن يكون هنالك حدودٌ واضحةٌ لصلاحياتها ووفق سياسة متعمدة من عدم التعاون مع الجهات الأخرى.

ولا يعرف السوريون عامةُ الكثيرَ عن حجم أو أهمية الجهات الأمنية أو أجهزة المخابرات العديدة في سوريا، إلا أنهم يتقفون بشكل عام على أنّ أكبرها هي إدارة المخابرات العامة أو ما يعرفُ بأمن الدولة، وهي مسؤولة أمام الرئيس مباشرة.

ترأس اللواء محمد ديب زيتون إدارة المخابرات العامة في تموز/ يوليو من عام ٢٠١٢ خلفاً لرئيسها لفترة طويلة ورجلها القوي علي مملوك، عندما رفعّ الأسد هذا الأخير ليرأس مكتب الأمن القومي. وكان مدير مكتب الأمن القومي السابق هشام بختيار قد قُتل في الانفجار الذي استهدف مبنى الأمن القومي في ١٨ تموز/ يوليو وأدى إلى مقتل وزير الدفاع داود راجحة ونائب رئيس الأركان آصف شوكت (صهر الأسد)، بالإضافة إلى حسان تركماني، رئيس خلية الأزمة التي تم تشكيلها للتعامل مع الانتفاضة ضد النظام.

وتعدُّ الاستخبارات العسكرية التي يرأسها الآن

اللواء رفيق شحادة ثاني أكبر أجهزة المخابرات في سوريا. وعلى نقيض ما قد يوحي به إسمها، فلا تقتصر مسؤوليات الاستخبارات العسكرية على القضايا المتعلقة بالقوى المسلحة بل تتعداها إلى قضايا الأمن الداخلي.

وثالثُ هذه الأجهزة هو إدارة الأمن السياسي الذي يرأسه علي يونس، وهو الجهاز المسؤول عن الأمن الداخلي أساساً إلا أنّ الأجهزة الأخرى تنافسه في مجال عمله وعادة ما تتجاوزه.

ويعتبرُ الجهاز الرابع وهو إدارة مخابرات القوى الجوية الأكثر نشراً للرعب بين السوريين، فقد عُرف عنه من ثمانينيات القرن الماضي أنّه يعذّب السجناء والمعتقلين ويسيء معاملتهم. ويعدُّ الاعتقال من قبل المخابرات الجوية أسوأ سيناريو للمعارضين، كما أنّ مدير المخابرات الجوية جميل حسن هو المدير الأمني الوحيد الذي احتفظ بمنصبه بعد التعديل الذي أجراه الأسد في المناصب القيادية في الدولة في تموز/ يوليو ٢٠١٢.

ومن الصعوبة بمكان وصف الأجهزة الأمنية العديدة في سوريا بسبب الغموض المحيط بها، فالكثير من القوانين والمراسيم التي تضبط هيكلية وعمل هذه الأجهزة سرية، هذا في حال وجودها أصلاً. ولا تتوفر أيّة معلومات عن حجم هذه الأجهزة، مما يعني أن أيّ توصيف تفصيلي لا يتعدى كونه مجرد تقديرات. هذا وكان الرئيس السابق حافظ الأسد قد بدّل المسؤوليات في ما بين هذه الأجهزة. فلم يكن للاستخبارات العسكرية، على سبيل المثال، الأثرُ الكبير على حياة المواطنين في سبعينيات القرن الماضي، في حين كانت إدارة المخابرات العامة أكثر ما يخشاه المعارضون السوريون. إلا أنّ الاستخبارات العسكرية أصبحت الجهاز الأكثر أهمية بعد الصراع المميت بين الأسد والإخوان المسلمين في أوائل الثمانينيات، كما وأصبح للمخابرات الجوية دورٌ أساسي منذ ذلك الوقت.

في محاولة منه لإظهار أنه يحدّث البلاد، قام بشار الأسد، عندما تسلم السلطة في عام ٢٠٠٠، بالحدّ من سلطة إدارة المخابرات العامة والاستخبارات العسكرية والمخابرات الجوية، وأعطى المزيد من الصلاحيات لإدارة الأمن السياسي، الذي يعتبره الكثير من السوريين أقل وحشيةً.

ومن جهة أخرى، فقد اقتصرت صلاحيات قوى الشرطة المدنيّة في سوريا في العقود الأربعة الماضية على الجرائم غير السياسية كالسرقة والقتل. وفي حين كان مجرد ذكر إسم أحد أجهزة المخابرات السرية الأربعة يثير الرعب في قلوب السوريين، اعتبر السوريون أنّه من السهل التعامل مع الشرطة بسبب ارتفاع مستوى الفساد فيها، الأمر الذي سمح لهم بالتأثير عليها عن طريق الرشاوى.

يعدّ إصلاح القطاع الأمني تحدياً أساسياً، وهذا ما سيكون عليه الأمر عندما ينهار حكم الأسد. إلا أنّ خطراً حقيقياً يحدق بسوريا إن لم يغادرها الأسد، ألا وهو انتشار العنف الذي تغذيه الرغبة بالانتقام والفتنة الطائفية.

ولتفادي هذا السيناريو، يجب أن تتبنى الحكومة المؤقتة العملية اللازمة لتحقيق العدالة الانتقالية، الأمر الذي لن يكون بالإمكان الاستغناء عنه لقيادة الأمة وضبط الفوضى. كما سيكون لا بدّ من إصلاح القطاع الأمني لمساعدة هذه الحكومة، ويجب أن يأتي هذا الإصلاح على شكل عملية متعددة المراحل.

أولا، يجب أن يكون الجيش السوري القوة الأمنية الرئيسية في البلاد كما يجب الحفاظ عليه كمؤسسة. يجب إقالة كبار المسؤولين الذين شاركوا في القتال ضد الشعب السوري وأصدروا أوامراً تقضي بالقتل ومحاسبتهم على أفعالهم. كما يجب تطبيق عملية عدالة انتقالية منصفة، بالإضافة إلى اختيار أفراد نزيهين ومن ذوي السمعة الحسنة لإدارة هذه العملية.

ثانياً، يجب حل الأجهزة والجهات الاستخباراتية والأمنية الرئيسية. كما يجب محاسبة كبار مسؤولي وموظفي هذه الأجهزة على دورهم خلال العقود الأربعة الماضية في الحفاظ على الدولة البوليسية الوحشية، وعلى أفعالهم خلال الانتفاضة السورية على وجه التحديد. ويمكن إعادة تأهيل الموظفين الأقل شأناً والأفراد العاديين واستيعابهم في الجيش أو أية جهات حكومية أخرى.

يجب تأسيس جهة أمنية جديدة وموحدة وشفافة، تخضع لسلطة «قائد شرطة» وطني جديد يترأس قوى شرطة وطنية ذات صلاحيات محدودة جداً مقارنةً مع الجهات الأمنية الحالية. وستكون مهمة قوى الشرطة هذه الحفاظ على الأمن والنظام في المجتمع، وحماية أمن وأمان المواطنين. ويجب أن يتزامن هذا مع تأسيس جهة استخباراتية، كما هو الحال في جميع الدول الأخرى، تكون معنية بشؤون سوريا الخارجية فقط.

ويجب أن يكون لكل من قوى الشرطة الداخلية والاستخبارات الخارجية المحدثتان قواعد ناظمة واضحة، تستند إلى التشريعات في ما يتعلق بجمع المعلومات والهيكلية، كما يجب أن يكون اعتماد المزيد من الشفافية والمحاسبة المبدأ الأساسي الذي تقوم عليه هاتان المنظمتان. يجب إيجاد ثقافة جديدة لتجنب القمع والتعسف والحصانة ضد سيادة القانون وحقوق المواطنين، وأن تكون المنظمتان بعيدتان تماما عن السياسة، على أن تتمتعا بالمهنية والحياد والإنصاف بالمطلق بالإضافة إلى وجوب تزويدهما بالتدريب اللازم.

أخيراً، لإيجاد قوى شرطة وطنية مناسبة تخدم الناس ولا تتنمر عليهم، يجب تحديد ما يعنيه مصطلح رئيس الشرطة. كما يجب أن تتم الموافقة على موازنة الشرطة من قبل مجلس الشعب السوري وأن يكون وزير الداخلية مسؤولاً عنها بيروقراطياً. ومن المهم أن يخضع حجم قوى الشرطة للمراقبة الصارمة لمنع أي نمو غير ضروري.

من المرجّح أن تكون الفترة الانتقالية ناجحة إن تبنت الحكومة السورية الجديدة هذه التوصيات ونفذتها، ولكن قد تقود الحكومة الجديدة البلاد إلى كارثة إن هي قامت ببساطة باستبدال الأجهزة الأمنية القديمة بأخرى جديدة تحمل نفس قيم وثقافة الماضي.

وائل سواح باحث سوري يعمل على مواضيع متعلقة بالمجتمع المدني في سوريا. سواح عضو في «الندوة السنوية للدراسات القانونية في الشرق الأوسط» في جامعة يال الأميركية؛ عضو المجلس الإداري في «المركز السوري للإعلام وحرية التعبير» في دمشق؛ عضو مؤسس في «الرابطة السورية للمواطنة» ؛ رابطة العقلانيين العرب» في باريس؛ ومحرر موقع «الأوان» للدراسات العلمانية.